UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسة

العنوان:

تطور اداء البنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

موساوي الحاجة بكريتي بومدين

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بكريتي بومدين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

تشكرات

أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي مد ني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي المحترم "بكريتي بومدين " لتفضيله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها، حفظه الله

إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم للبحث هذا، فلهم ألف شكر وعرفان

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع ، جزاهم الله خيرا

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان وبسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحناتها باسم جراحي، أمي الحبيبة متمنية لها طول العمر إن شاء الله

إلى من أعتز وأفتخر به مدى العمر من كان حبه وإهتمامه قوام عزيمتي إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره إن شاء الله

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وأولادهم

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل الأساتذة وطلبة كلية العلوم الإقتصادية بجامعة عبد الحميد بن باديس "خروبة مستغانم"

إلى جميع طلبة دفعة 2019

إلى كل من هم في قلبي ولم يذكرهم قلمي

وشكر

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
فهرس	I
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	02
الفصل الأول: البنوك التجارية والعولمة المالية	
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية	07
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية	07
المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية	08
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية والبنك المركزي	08
المبحث الثاني: ميزانية البنك التجاري والأساليب التقليدية في إستثمار أموال العملاء	10
المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية	10
المطلب الثاني: موارد البنك التجاري	11
المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية	12
المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية	13
المطلب الأول: نشأة العولمة المالية	13
المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية	15
المطلب الثالث: آثار العولمة المالية	15
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: أثر العولمة المالية على هيكلة الصناعة المصرفية	
تمهيد	21
المبحث الأول: الإندماج المصرفي كأحد نتائج العولمة المالية	22
المطلب الأول: تعريف الإندماج المصرفي	22
المطلب الثاني: محددات الإندماج المصرفي وضوابطه	23
المطلب الثالث: دوافع ومبررات الإندماج المصرفي	24
المبحث الثاني: آليات إستخدام البنوك الشاملة	25

المطلب الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة	25
المطلب الثاني: وظائف وإيجابيات البنوك الشاملة	26
المطلب الثالث: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة	27
المبحث الثالث: الأزمات المصرفية وآثارها على البنوك التجارية	28
المطلب الأول: تعريف الأزمة المصرفية ومؤثراتها	28
المطلب الثاني: أسباب الأزمة المصرفية	30
المطلب الثالث: نتائج الأزمة المصرفية وسياسة تجنبها	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثالث: آليات التعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل العولمة المالية	
تمهيد	37
المبحث الأول: لمحة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
المبحث الثاني: منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الأول: تقديم وكالة سيدي لخضر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الثاني: خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
المبحث الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية ووسائل الدفع الالكتروني	51
المطلب الأول:علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	52
المطلب الثاني: بطاقات الدفع الالكتروني موجودة في BADR– وكالة سيدي لخضر	53
خلاصة الفصل	65
خاتمة عامة	66
قائمة المراجع	70
الملاحق	73

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I - 1	أهداف البنوك التجارية	08
I - 2	أنواع البنوك التجارية:	10
III - 1	هيكل تنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	41
III - 2	حسب اهمية الاهدلف	46
III - 3	هيكل تنظيمي لمجمع جهوي مستغانم "027"	48
III - 4	تمثيل بياني لعدد البطاقات الدفع حسب التقرير السنوي	57
III - 5	دائرة نسبية تمثل عدد الوكالات و الموزعات على مستوى المصارف العمومية في الجزائر	60
III - 6	دائرة نسبية تمثل عدد الموزعات الألية حسب الوكالات	60
III - 7	أعمدة بيانية تمثل نسبة تغيرات البطاقات الدفع الالكتروني خلال فترة 2016 – 2018	63

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
I - 1	ميزانية البنك التجاري	13
III- 1	مواصفات البطاقات البنكية للسحب و الدفع	55
III - 2	سرعة في عدد البطاقات الدفع الالكتروني لبنك BADR– وكالة سيدي لخضرخلال السنوات 2016 – 2018	56
III - 3	توزيع المعاملات الدفع حسب نوع الخدكة المؤداة	57
III -4	شباك الآلي للأوراق GAB	58
III - 5	الموزع الآلي للاوراق DAB	59
III -6	عدد الوكالات ة عددالموزعات الآلية على مستوى المصارف العمومية في الجزائر	59
III - 7	أنواع بطاقة ماستركارد	62
III - 8	تقييم عدد البطاقات ما بين 2016 - 2018	63

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
III - 1	البطاقةCIBالكلاسيكية	73
III -2	بطاقة CIB الذهبية	74
III -3	بطاقة التوفير	75
III -4	بطاقة CBR	76
III - 5	الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB	77
III -6	الموزع الآلي للأوراقDAB	78
III -7	جهاز الدفع الالكتروني TBE	79
III -8	بطاقة ماستر كارد	80

مقدمة

تعتبر المؤسسات المالية بمختلف انواعها اداة هامة للنهوض بالاقتصاد في اي دولة وهذا من خلال تزويد مختلف المتعاملين الاقتصاديين بالأموال التي هم في الحاجة اليها، عن طرق منح القروض و الاستثمار وخلق النقود وتوظيف هذه الاموال في مختلف المشاريع بما يعود بالرقي على تلك الدول .

ومن بين هذه المؤسسات المالية البنوك بمختلف انواعها وخاصة البنوك التجارية، هذه الاخيرة التي عد اكثر المؤسسات انتشارا واكثر تعاملا مع مختلف المتعاملين لاقتصاديين في البلدان النامية او المتقدمة على حد سواء، التي تلعب دورا اكثر فعالية في تحريك دواليب الاقتصاد من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية وفقا للسياسات المالية والنقدية، ونتيجة التطورات التي يشهدها هذا القطاع كان لازما على البنوك لتجارية مواكبة هذه التطورات، وهذا ما انجزت عنه بنوك قوية واخرى ضعيفة الاداء.

هنا طرحت عدت تساؤلا واشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق المتبعة لبلوغ اهدافها، وكرد على هذه التساؤلات فان تقييم الاداء يعتبر التقنية الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لتحديد اداء ومستوى البنوك .

وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدل واسع النطاق حوله من حيث تحديده وتحديد آثاره الا وهو مفهوم العولمة المالية الذي لا يمكن استبعاده الا في ضوء تلك التغيرات في حجم ونوعية الانتاج وتوجهات التجارة العالمي وتحركات رؤوس الاموال.

أدت العولمة المالية الى حدوث تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية، خاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية، وحدوث تغيرات في الاقتصاد العالمي وظهور كيانات مصرفية عملاقة، بالإضافة الى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات الدولية مع تعاظم الدور الاقتصادي الرمزي اذ لا يمكن لأي قطاع اقتصادي ان يقدم نتائج ايجابية دون نظام بنكي متكامل يواكب هذه التطورات الحديثة خصوصا في ظل الانفتاح الغير مسبوق على الاسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي والتوجه نحو العولمة المالية.

برغم من التطورات البنكية قد واجهها مخاطر وتحديات لضمان بقائها واستمراريتها وتحقيق اهدافها ومن بين هذه المخاطر تعرضها للازمات المالية بمختلف انواعها التي كان لها آثار بارزة على القطاع المصرفي والمالي اللذان يعتبران اكثر القطاعات استجابة وتأثيرا بالمتغيرات العالمية وخاصة العولمة المالية وتداعياتها، والتي تمثلت اهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية.

لذا فقد اصبح لازما على الجهاز المصرفي اعادة النظر في تركيبه اعتمادا على استراتيجيات لمواجهة التحديات والآثار التي تنتج عنها بهدف بقاء المؤسسات المالية، من بين الاستراتيجيات التحول الى البنوك الشاملة والاتجاه نحو الاندماج المصرفي وغيرها.

ومن جملة الافكار السابقة برز معالم الاشكالية الرئيسية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

الاشكالية:

ما مدى تأثير العولمة المالية على المنظومة المصرفية الجزائرية، وكيف يمكن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مواجهة تحدياتها؟

كما يندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن ايرادها على النحو التالي:

الاسئلة الفرعية:

- هل البنوك التجارية علاقة بالعولمة لمالية؟
- كيفية تأثير ظاهرة العولمة المالية على هيكلة الصناعة المصرفية؟

وللإجابة عن جملة الاسئلة المطروحة نضع للبحث الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- ادت العولمة المالية الى تغيير انشطة البنوك وتوسيع مجالات تعاملها.
- يمكن مواجهة تحديات الصناعة المصرفية عن طريق الاهتمام الاكثر بالبنوك الشاملة والاندماج المصرفي.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث اهميته من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في ظل اقتصاديات الدول وما يواجه هذا القطاع من تحديات وانعكاسات في ظل التغيرات السريعة التي احدثتها العولمة المالية وتزيد اهمية الموضوع من كونه يعالج احدى اهم القضايا التي تواجه العمل المصرفي لمعظم دول العالم وهي كيفية مواجهة البنوك وتحديات العولمة المالية والحد من وقوع الازمات المصرفية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال تناولنا للموضوع الى:

- تبيان اهمية العولمة المالية في التقليل من الخطوط الفاصلة بين الكيانات السياسية قصد توسيع حدود وتسهيل انتقال الافكار والمبادئ في اطار حرية الاسواق.
- وقوف على مدى تطبيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر – للعولمة المالية.

حدود الدراسة:

سوف نقتصر دراستنا على ابراز تأثير العولمة المالية على هيكلة الصناعة المصرفية مع التطرق الى الازمات المصرفية وآثارها على البنوك التجارية، وفي الاخير آلية تعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل العولمة المالية كدراسة تطبيقية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك في سرد المفاهيم العامة والتعريف المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لتحليل المعلومات المتحصل عليها، وكما اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي لدراسة حالة من اجل اسقاط الدراسة النظرية على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر

اقسام الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول وهي:

- من الجهة النظرية تناولنا في الفصل الاول عموميات حول البنك التجاري والعولمة المالية، وفي الفصل الثاني سلطنا الضوء اثر العولمة المالية على هيكلة الصناعة المصرفية .
- وفي الاخير تناولنا فصل كجانب تطبيقي يحتوي على اعطاء نظرة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر وكيفية التعامل فيه.

صعوبة الدراسة:

لا يخلو انجاز اي بحث من مواجهة صوبات او مصادفة المشاكل، ولعلى اهمها يتعلق صعوبة الحصول على معطيات البنوك التي تقوم بنشر تقاريرها السنوية على مستوى مواقعها الالكترونية تكتفي بنشر البيانات السطحية فقط،

بالإضافة الى صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من وكالة محل التربص نظرا لسرية الملفات وارقام الحسابات التي تعد من اسرار المهنة.

الفصل الاول: البنوك التجارية والعولمة المالية

تمهيد:

إن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العولمة دراسة وافية يتطلب قراءة وافية للملاح الراهنة للنظام العالمي المتغير، حيث تشير الكثير من المتغيرات والتطورات الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثيرا واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي اقتصاد.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إلى التطرق حول التعريف الشامل للبنوك التجارية والعولمة المالية، حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في العناصر التالية:

- مدخل للبنوك التجارية.
- ميزانية البنك التجاري وأساليب التقليدية في استثمار أموال العملاء.
- ماهية العولمة المالية.

المبحث الأول مدخل للبنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية ووظائفها

1- تعريف البنوك التجارية:

- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة ، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[1]
- وكذلك بأنها "تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج، ومساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يطرحها البنك المركزي.[2]

2- وظائف البنوك التجارية:

- إن البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع العملاء دون تمييز، فهي تقتصر على خدمة قطاع معين من العملاء دون الآخر.
- تقبل جميع أنواع الودائع الإدخارية، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لإستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع لأجل والجارية، التوفير، شهادات الايداع التي تمثل مجال استثماري بالمدخرين قصيرة الأجل.
- تمنح أنواع مختلفة من القروض، سواءا قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل، وهو ما يتيح في المقابل فرصا متنوعة للمقترضين.
- يتوافر لها الحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات (صناعية، تجارية، خدمية).
- المجال متاح أمام البنوك لتقديم خدمات مصرفية متنوعة، فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية كقبول الايداعات ومنح القروض، يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات الغير تقليدية مثل: خدمات القائمة على الحسابات الكلية (كخدمة آلات الصرف الذاتي، الخدمة المصرفية بالمنازل، الخدمات الشخصية للعملاء).[3]

3- الوظائف الحديثة: تتمثل في:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف.
- المساهمة في تمويل ودعم تمويل المشاريع السكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء وبيع العملات الأجنبية والعربية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء .

---

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011،ص 14.

[2] طارق طه أحمد، ادارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 255.

[3] طارق طه أحمد، نفس المرجع، ص 256.

- خدمات الكمبيوتر الحديثة.[1]

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق بالربحية، السيولة، الأمان.

1) **الربحية:** فأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه، هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أموال البنك التجاري وحقق خسائر فإن المساهمين فيه عادة ما يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى جهة تستطيع ادارته بصورة أفضل.
2) **السيولة:** السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لمواجهة الالتزامات المستحقة للأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه، إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا إذ طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا.[2]
3) **الأمان أو الضمان:** ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر(مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس...إلخ)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.[3]

الشكل رقم(I-1): أهداف البنوك التجارية

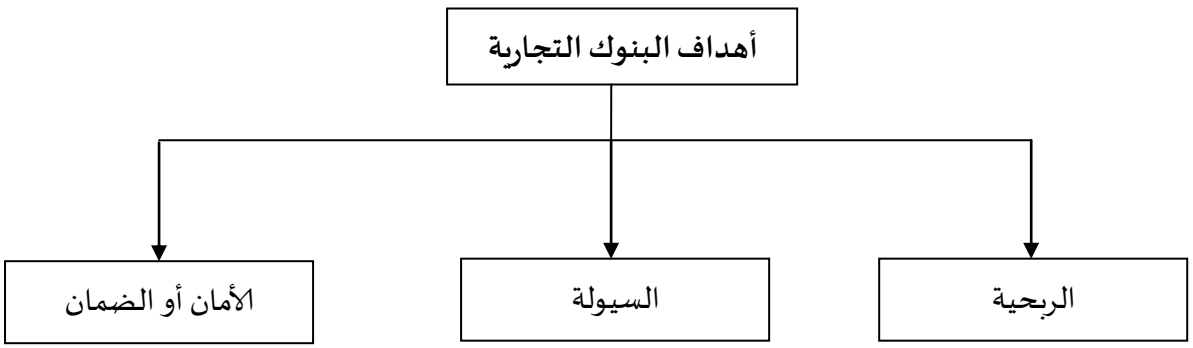

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع حسين بن هاني .

المطلب الثالث: البنك المركزي وأنواع البنوك التجارية

هناك العديد من البنوك في العالم التي يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع منها:

[1] عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية للنشر ، الاسكندرية مصر، 2009، ص 122.
[2] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2014، ص206.
[3] حسين بني هاني، نفس المرجع ، ص206.

1) **البنك المركزي:**

منذ بداية القرن العشرين ميلادي قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الاصدار والسبب في منح الدولة حق الاصدار الاوراق النقدية الى مصرف واحد هو سهولة اشراف الدولة عليه وازالة حالة الافراط في الاصدار، وكذلك ادراك الحكومات لخطورة احتكار حق اصدار العملة من قبل بنك خاص، في حين ان عملة اصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك توجعت معظم الدول الى تأميم تلك المصارف المركزية.

البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، او بنك الدولة، وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص، كما انه يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في اي دولة، ويعد مسؤولا عن عملية الاصدار، وتنظيم العملة ويحتفظ بالاحتياطي من العملات الاجنبية، ويقوم بإدارتها.

اذن فان البنك المركزي تتعامل معه البنوك بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة ، فهو البنك الذي، تحتفظ فيه البنوك التجارية بودائعها كما انه البنك الذي تلجأ اليه البنوك التجارية لإقراضها عند اللزوم .

وبهذه الصفة يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية:

- تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بجزء من ارصدتها النقدية السائلة، وهذا الجزء يتم تحديده عن طريق العرف او عن طريق القانون واجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بهذه النسبة الى تحقيق غرضين:
  - ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها في مواجهة الظروف الطارئة؛
  - أن هذه النسبة اصبحت من الادوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الرقابة على الائتمان؛[1]

2) **البنوك التجارية:**

- **البنك التجاري:**

إن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تقوم بائتمان قصير الأجل وتتلقى الودائع الجارية في الغالب ولكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد المؤسسات) ، يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب مع احتياجاتهم، فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة وموثوقة بها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة، وكذلك يبحثون عن المصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم أماكن من موارد مالية لتأمين حاجاتهم.[2]

- **بنوك الاستثمار:**

هي مؤسسات مالية تهتم بالدرجة الأولى بالأنشطة والفعاليات الاستثمارية في مجالات مختلفة، بحيث تقوم المصارف الاستثمارية بدراسة فرص الاستثمار المتاحة وتقويمها واختيار المشاريع، كما تقوم بتدبير الموارد المتاحة التي تسمح بتقديم القروض متوسطة الأجل لمختلف المشروعات الاستثمارية.

[1] عبد الرحمن يسري احمد، اقتصاديات النقود، الاسكندرية، الدار الجامعية،2003، ص 68.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، الطبعة الاولى، الجزائر ، بدون نشر ، ص15.

- **البنوك الإسلامية:**

هي بنوك يقوم نشاطها على أساس مبادئ الشريعة وعلى رأسها تحريم الفائدة (الربا) وتسعى إلى تحقيق المصالح المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحوا لاستثمار الأمثل.[1]

- **البنوك الشاملة:**

على الأرجح أن فكرة البنك الشامل ظهرت في فرنسا، فكرة تنتسب بشكل عام إلى الرأسمالية،إما مستثمر وإما عن طريق منح قروض طويلة للمؤسسات الصناعية، هذه السياسة بدأت مع عمليات الاستثمار في قطاع جديد .

الشكل رقم (I - 2): أنواع البنوك التجارية:

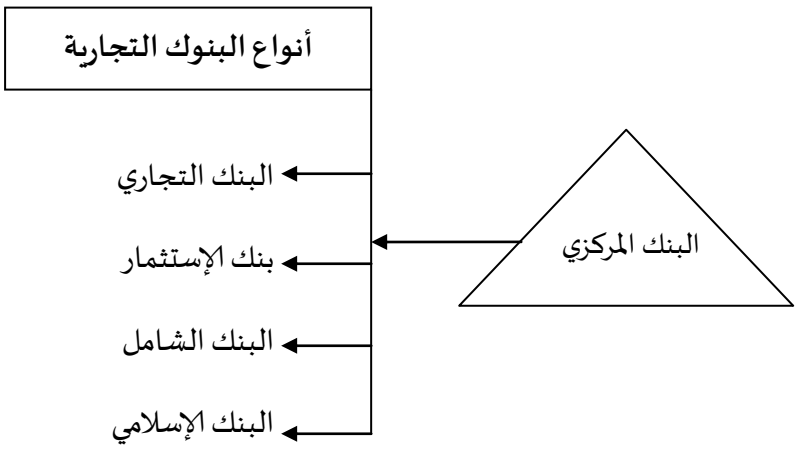

المصدر: عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

المبحث الثاني: ميزانية البنك التجاري وأساليب تقليدية في استثمار أموال العملاء

المطلب الأول: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية عن باقي الشركات التجارية والصناعية بخصائص مختلفة بحيث أن أكثر البنوك هي الوعاء الذي تنصب فيه الودائع من أجل الاستثمار ولتلبية حاجات الأفراد والهيئات المختلفة، وهناك ما يمكننا التركيز في هذا المطلب على الخصائص التالية:[2]

1- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.
2- يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكثف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
3- تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.
4- تخلق النقود المصرفية من النقود القانونية.

[1] عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] سليمان أبو دياب، إقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص144.

5- تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية لهدفها الأساسي تحقيق الربح بقدر أكبر ممكن بأقل تكلفة ممكنة و هي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد و الشركات.

6- تقديم القروض على مختلف الأشكال و الأنواع إلى أصحاب المشاريع الصناعية.[1]

المطلب الثاني: موارد البنك التجاري

تمثل جانب مصادر الأموال التي من خلالها يؤمن البنك السيولة والنقود اللازمة لعملياته و يتكون هذا الجانب مما يلي:

1) **رأس المال والاحتياطات:** يمثل رأس المال مجموع المبالغ التي يضعها المؤسسون لإنشاء البنك التجاري أما الاحتياطات فهي ما يقتطعه البنك من أرباح المتراكمة لديه و هي نوعين:

- **احتياطي قانوني:** حيث يقوم البنك قانونيا بتكوينه أي يجب على البنك إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي و ذلك لدعم مركزه المالي و بناء سمعة طيبة للبنك.

- **الاحتياطي الخاص:** حيث يحتف البنك به اختياريا و عادة ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي بالاحتياطي الخاص و يعتمد عليه عند الحاجة في المستقبل لتغطية النفقات المتوقعة مثل اندثار المباني و أثاث...إلخ.[2]

2) **الودائع:** تستمد البنوك الشطر الأخير في مواردها مما يودعه الأفراد لديها من أموال و تأخذ صورة تعمد البنك تجاه العملاء وهي أنواع:

- **ودائع الجارية:** حق الشعب منها نقدا أو بشبكات بينما لا يكون له الحق لصاحبها في الحصول على الفوائد.
- **ودائع لأجل:** فلا تعطي لصاحبها الحق في السحب بموجب الشبكات، غير أن تعطيه الحق في الحصول على فوائد.[3]
- **ودائع بأخطار:** لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل إعلام بنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب و يحصل أصحابها على فوائد.
- **ودائع التوفير:** يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة و المبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير.[4]

3) **حسابات البنوك و المراسلين:** و تمثل أرصدة نقدية مستحقة للبنوك الأخرى و المراسلين، ناتجة عن التعامل فيما بينهما.

4) **قروض من البنوك و البنك المركزي:** إن هذا البند يسجل القروض التي يستمدها البنك التجاري من البنك المركزي بصفة مؤقتة على غرار تلك القروض الآتية من البنوك الأخرى.

5) **شبكات و حوالات مستحقة الدفع:** و هي عبارة عن التزامات يكون البنك ملزما بتسديدها عند استحقاقها .

---

[1] راجع محمد سويلم، إدارة البنوك و البورصات الأوراق المالية، الشركات العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1992، ص 94-97.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات، تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري- قسنطينة.

[3] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011 ص 21.

[4] عبد الحق بوعتروس، نفس المرجع السابق، ص 16.

6) **خصوم أخرى:** قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب أو فوائد مستحقة لبعض المودعين و لا يجوز للبنك التصرف فيها.[1]

المطلب الثالث: استخدامات البنك التجاري

و تشير هذه استخدامات (الأصول) في ميزانية البنك التجاري إلى مختلف وجوه استعمال موارد و تتمثل في:

1- **الارصدة النقدية الحاضرة:** و تتمثل في السيولة النقدية الكاملة و تتخذ عدة أشكال:

أ- **نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري:** احتفاظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية و ورقية لمواجهة طلب المودعين و تسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

ب- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** يفرض البنك المركزي على البنك أو البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي، و تحدد هذه النسبة وفقا لمتطلبات السياسة النقدية و يطلق عليها بنسبة احتياطي القانوني.

ج- **الارصدة السائلة الأخرى:** عبارة عن شيكات و حوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.[2]

2- **يقدم القروض و السلف:** و التي تحقق من ورائها عوائد مجزية و خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، و تمثل أكبر جزء من جانب الأصول و أكبرها تحقيق الأرباح و أقلها سيولة.

3- **الاستثمارات و الأوراق المالية:** حيث تتعدد أوجه الاستثمارات:

أ- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة، لغرض الحصول على أرباح و عوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية.

ب- الاستثمار في سندات الحكومة و أذونات الخزينة العامة، و التي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل، وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظرا لقابلية هذه الأوراق على التمويل لنقدية سائلة، و إمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمانات عند الحاجة.

ت- **خصم الأوراق التجارية:** حيث تقبل البنوك مزاولة هذا النوع من النشاط نضرا للحماية التي يزودها القانون التجاري، ونضرا لأجلها القصير مما يوفر عنصر السيولة للبنك، وتتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي نفسه .[3]

4- **أصول أخرى:** تتضمن باقي الأصول من الأراضي و الممتلكات الأخرى و المباني.

---

[1] سامر جلدة، نفس المرجع السابق، ص 23.

[2] راشد بوكروس زهيرة، تطور أداء البنوك التجارية في ظل العولمة المالية، رسالة ماستر، كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم،2016، ص 8.

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم البنوك التجارية(تحليل العائد و المخاطرة)، دار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 19.

الجدول رقم(I – 1): ميزانية البنك التجاري

الاستخدامات	الموارد
1) الارصدة الحاضرة: - نقود الحاضرة في خزينة البنك - الأرصدة لدى البنك المركزي - الأرصدة السائلة الاخرى **2) الاوراق المخصومة:** - أوراق الخزينة - أذون الخزينة **3) حسابات البنوك ومراسلين الاوراق المالية والاستثمارات:** - السندات الحكومية - اوراق مالية **4) قروض وسلفيات** **5) اصول اخرى**	**1) رأس المال:** **2) الاحتياطات** **3) حسابات البنوك المراسلين** **4) الشيكات والحوالات مستحقة الدفع** **5) الودائع** - ودائع الاجل - ودائع التوفير - حسابات جارية - خصوم الاخرى

المصدر: ضياء مجيد، المؤسسات النقدية، (البنوك التجارية – البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2002، ص: 275.

المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات السياسية والإقتصادية، الثقافية والإجتماعية، وتتمثل العولمة في زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الإقتصادي الحالي، وتتمثل العناصر الأساسية في فكرة العولمة في إزدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في سرعة إنتشار المعلومات والأفكار والقيم أو في إنتقال رؤوس الأموال الذي يمثل الجانب الأساسي من العولمة المالية التي سنتطرق إلى نشأتها والعوامل المفسرة لها وآثارها من خلال هذا المبحث.[1]

المطلب الأول: نشأة العولمة المالية:

ظهرت العولمة المالية كنتيجة أساسية لعملية التحرير المالي مما أدى إلى تكامل و ترابط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء قيود على حركة رؤوس الأموال مما زاد من سرعة انسيابها من سوق لآخر.

تعد العولمة المالية الشق الثاني من العولمة الاقتصادية ويتمثل شقها الأول في عولمة الإنتاج لذا قبل التطرق إلى المفاهيم العولمة المالية سنتطرق بداية إلى مفهوم العولمة الإقتصادية.

[1] لحول عبد القادر، إشكالية تدويل الخطر المالي على الأسواق المالية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29 أفريل 2010، ص: 06.

1 - مفهوم العولمة الاقتصادية :

هي تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية، وكذا من خلال سرعة مدى انتشار التكنولوجية.

تتحد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما العولمة الانتاجية و العولمة المالية و هما:[1]

- **عولمة الإنتاج:** و التي تتحقق على يد الشركات متعددة الجنسيات و تظهر من خلال التجارة الدولية و تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **عولمة المالية:** تعدد المؤلفون الذين حاولوا صياغة تعريف للعولمة المالية، إلا أنه يجب أن نشير إلى أن هناك من عرفها "هي الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي سمحت بطهور أسواق المشتقات و الأسواق المالية الناشئة".[2]

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالإنتاج المالي ، مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، و من ثم أصبحت تتدفق عبر الحدود لتحسب في أسواق المالية العالمية.

- **و حسب(MICHEL AGLIETTA):** فإن العولمة المالية عبارة عن تكامل مالي دولي و هي عملية ربط بين الأسواق المالية الوطنية و الأسواق المالية الدولية الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء سوق مالية دولية.

إذا مما سبق يمكننا القول بصفة عامة أن العولمة المالية هي: عبارة عن فتح الأسواق المالية المحلية و ربطها بالأسواق المالية العالمية، و بالتالي أصبحت أكثر ارتباطا و تكاملا.[3]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعة، الاسكندرية،2011، ص 03.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق ص 05.

[3] توفيق خير الدين خليفة خير الله، العولمة المالية و دورها في خلق الأزمات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي للنشر، طبعة الاولى، الاسكندرية، 2010، ص 40-41.

المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

1- **بروز فوائض كبيرة لرؤوس الأموال:**

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لندرة مردودا أفضل مما لو بقت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.[1]

2- **التقدم التكنولوجي:**

يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شيكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل و رد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آلية و فورية.

3- **ظهور الأدوات المالية الجديدة:**

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل: المبادلات، الخيارات و المستقبليات بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم و السندات.

4- **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:**

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي لم تعد أسواقها الوطنية قادرة على استيعابها ، فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى.

المطلب الثالث: آثار العولمة المالية

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة، كما أنها قد تجلب معها مزايا وفوائد، ومن هنا سوف نبرز أهم آثار العولمة المالية.

1 - الآثار الإيجابية

- إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم من 2 تريليون دولار عام 1980 إلى 68 تريليون دولار في 1995، لذلك إرتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ 6.5% خلال (1965 - 1980) و4.7% خلال (1980-1990) و6% خلال (1990-1995) وتجاوز إجمالي حجم التجارة العالمية (في شكل صادرات وواردات) قيمة 5 تريليون دولار سنة 1980.

[1] رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي للرأس مال المالي الدولي دار المستقبل العربي، طبعة الاولى، 1999، ص 85.

- إن عملية تحرير المعاملات المالية وإنفتاح الأسواق المالية وإضفاء الصيغة العالمية على جميع المعاملات المالية، يتيح فرص تمويل ضخمة ومتنوعة إذ أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيها بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، حيث أنها تتيح التعامل في أسواق متنوعة وواسعة النطاق الأمر الذي يحقق المزايا التالية:
  - تطوير الأداء الإقتصادي منة خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الإستثمارات؛
  - تنويع وتعميق فرص الإستثمار في الأسواق المالية مما يشجع على جلب وتشجيع الإستثمار الأجنبي؛
  - الإستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت تتطور يوما بعد يوم وأصبحت الأموال والمعلومات والإتصالات والتجارة والإستثمارات تتنقل عبر الحدود بسرعة وسهولة؛
  - تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص إستثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجالا للتنويع ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق؛
- إنطلقت الأسواق المالية الدولية الرئيسية نحو عملية الإندماج بعد ما حققته من مكاسب كبيرة على مستوى الإقتصاد القومي، ومن خلال وظيفتها الأساسية في جمع المدخرات المحلية والفوائد المالية الأخرى وتوجيهها نحو المستثمرين والمقترضين المحليين وبذلك أسهمت بشكل كبير في تمويل القطاع الخاص، وإمداد السلطة المالية بالسيولة للازمة لإتباع سياستها المالية بمرونة وكفاءة أعلى، هذا فضلا على أن السوق المالية تعد مساعدا كبيرا للسلطة المالية النقدية على تحقيق سياستها النقدية وبذلك فهي تعطي للنمو الإقتصادي دفعة قوية إلى الأمام.
- أما حينما تخرج تلك الإستثمارات على نحو مفاجئ إما لكونها نوع من الأموال الساخنة، أو نتيجة لصدمة سلبية مثل حدوث تطور سياسي غير متوقع، إنخفاض في ثمن سلعة التصدير الأساسية، إرتفاع في ثمن سلعة الإستيراد الرئيسية، فإنها تؤدي إلى:
  - في ظل نظام سعر الصرف المعدوم: سيحدث الإنخفاض الفعلي في سعر العملة المحلية، وتنخفض أسعار الأوراق المالية، وقد يزيد سعر الفائدة أو يبقى على حاله تبعا لدرجة الإحلال بين الأصول المحلية أو الأجنبية، ففي ظل الإحلال الكامل يبقى سعر الفائدة على حاله؛
  - في ظل نظام سعر الصرف ثابت: تنخفض أسعار الأوراق المالية المحلية، فيدخل البنك المركزي لوقف تدهور العملة المحلية عن طريق عرض الإحتياطات، وبالتالي ينخفض مستوى الإحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، مما يخلق موجة تشاؤمية تزيد من عمليات بيع الأوراق المالية، وقد تلجأ الحكومة أيضا لرفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الإجراء من شأنه يؤدي إلى رفع تكلفة الإقراض وبالتالي تنخفض معدلات الإستثمار؛
- مخاطر هروب الأموال الوطنية: يعني إستخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال إستثمارية مختلفة (الإستثمار في العقارات، الإيداعات في البنوك الخارجية... إلخ) وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة ليست بالحديثة لكنها تكاثرت في ظل التحرر المالي فمثلا أن الأموال الهاربة للخارج مثلت في بعض الدول مثل فنزويلا 100% إضافة إلى دول أخرى تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج بنسب تتراوح بين 50 إلى 90% من إجمالي ديونها الخارجية.[1]

[1] حسن كريم، العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص: 63.

- مخاطر عوبمة المديونية: لقد عمدت البنوك الغربية وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتناول في الأسواق المالية العالمية شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية أخرى وهذا سيعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها نتيجة التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية وقد يعرضها ذلك إلى إرتفاع مديونيتها.
- مخاطر غسيل الأموال: لقد تعرض العديد من الدول النامية عبر آليات التحرر المالي المحلي والدولي، إلى موجات من دخول أموال غير مشروعة ، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وإنفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب إنفتحت أمام ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال.

لغسيل الأموال آثار سلبية على الإقتصاد الكلي ومتغيراته منها:

- إنتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي؛
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين؛
- إنتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الإقتصادية والإجتماعية؛
- فقدان الثقة في السوق المالي المحلي؛
- تحويل إتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة؛
- التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة؛

- تعرض البنوك للأزمات: من بين أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال إجراء عملية التحرر المالي أو بعده، وأشارت دراسات أنه خلال الفترة التي تعاظمت فيها قوة العولمة المالية من 1980 إلى 1996، حدثت هناك أزمات الجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وكان لكارلوس دياز أليخاندرو carlos Dias Alejandro قد نبه ميكرا في مقالة شهيرة له في عام 1985 تحت عنوان " وداعا للكبح المالي.... أهلا بالإنهيار المالي " للمخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي من جراء عملية التحرر المالي.

2 - فوائد العولمة المالية

من الفوائد التي تمنحها العولمة المالية نذكر منها:

- التنويع في موارد التمويل و التقليل من مخاطر الأزمات الإنمائية.
- التشجيع على تطوير النظام المصرفي و توسيع الشبكة المصرفية العالمية و بالتالي سرعة المبادلات الاقتصادية التجارية.
- بالنسبة للدول ذات الفائض في موازينها الخارجية فإن لها فرص أكبر في ظل العولمة المالية لاستثمار مداخيلها وتسيير أموالها بصفة دائمة و عقلانية على مدار السنة.
- إمكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور المنافسة بين الدول و المنظمات المصرفية العالمية.
- تقليل الفوارق بين النظم المالية و النظام المالي العالمي.

- إقامة فرص أكبر لاختيار بالنسبة للمستثمرين.

لكن رغم ما تتيحه العولمة المالية إلا أن البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو في طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة بسبب نظمها البنكية المخلقة التي لا تتمشى و تطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية.[1]

[1] راشد بوكروس زهيرة، نفس المرجع السابق ص 21.

خلاصة الفصل:

ان البنوك من خلال ممارستها الأنشطة البنكية المختلفة سواءا على المستوى المحلي أو الخارجي، عليها أن تتكيف مع التطورات والتحولات المعاصرة في المجال المصرفي حتى تتمكن من ضمان استمراريتها وضمان مكانة لها على مستوى المنافسة الدولية، وذلك باعتبارها وسيط مالي بين المودعين أصحاب المدخرات والمحتاجين للتمويل من أصحاب المشاريع وحتى يحافظ البنك على زبائنه وكذلك أمواله المودعة لديه لابد عليه من ادارتها بشكل جيد وبأساليب حديثة في الاستثمار.

وكذلك بالنسبة إلى العولمة المالية يمكن استخلاص أنها القوة التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم التي تمثلت في تشابك وترابط شبه كامل الأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول.

الفصل الثاني: أثر العولمة المالية على صناعة الهيكلة المصرفية

تمهيد:

يعتبر موضوع كفاية راس المال البنوك واتجاهها الى تدعيم مراكز المالية من اهم المواضيع التي تشغل الخبراء المصارف في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة .

فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية اصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، والتي تكون ناتجة عن نشاط البنك او طريقة تسييره وادارته، او من العوامل الخارجية تتعلق بالبيشة التي يعمل فيها البنك

تحت تأثير هذه الظروف، كان لازما على البنوك في اي نظام مصرفي ان تسعى الى تطوير قدرتها التنافسية لمواجهة تلك الاخطار، وكان نتائج ذلك بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من المخاطر مع العمل المصرفي وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق الى العناصر التالية:

- الاندماج المصرفي .
- التوجه نحو البنوك الشاملة .
- الازمة المصرفية واثرها على البنوك التجارية.

المبحث الأول: الاندماج المصرفي كأحد نتائج العولمة المالية

يمكن القول أن الاندماج المصرفي هو أحد النواتج الأساسية للعولمة، ومن ثم فهو يعتبر أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة والذي تزايد تأثيره بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الإتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الاندماج المصرفي وأبعاده

1- **تعريف الإندماج المصرفي:**

هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهدافه.[1]

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو " تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي على خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج. " [2]

2- **أبعاد الاندماج المصرفي:**

من هذا المدخل فإن الاندماج المصرفي يعني أنه الانتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل ويحاول تحقيق ثلاث أبعاد وهي:

- **البعد الأول:**

- إقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة وأحسن شروط والوصول إلى أقصى عائد .
- إقتصاديات تسويق الخدمات المصرفي بشكل أفضل من حيث الترويج والإعلان والبيع والتوزيع وتسعير الخدمات .
- إقتصاديات الموارد البشرية بما يؤدي إلى امتلاك الكيان المصرفي المندمج، قدرات بشرية عالية، الكفاءة الانتاجية .

- **البعد الثاني:**

اخلال الكيان الاداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة لكسب شخصية أكثر نضجا وأكثر إشرافا من جانب العاملين بالمستقبل .

- **البعد الثالث:**

خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الاصلاح المصرفي و مقررات بازل3، الاسكندرية، دار الجامعية للنشر و التوزيع، ط1،2013.

[2] رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطور المصرفي، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة،ط1،ص21،2013.

الاستثمار والعائد وادارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فاعلية وكفاءة وابداع.[1]

المطلب الثاني: محددات وضوابط الاندماج المصرفي

1- محددات الاندماج المصرفي:

الاندماج المصرفي وسيلة لتحقيق أهداف عديدة، في مقدمتها يأتي هدف تحقيق وفرات إقتصادية ناتجة عن اقتصاديات الحجم والمجال الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة التكاليف، و بالتالي تحسين كفاءة الأرباح إلى تعظيم صافي الأرباح المحققة التي تزيد من قيمة البنك و تجعله قادرا على مواجهة المنافسة والمخاطر، و من أجل تحقيق هذه العملية يجب مراعاة مجموعة من المحددات، لعل أهما ما يلي:

- إعادة هيكلة الكاملة للبنوك المرشحة الاندماج، بحيث لا تندمج بنوك ضعيفة مما يؤثر سلبا على البنوك الأخرى المندمجة معها.
- التركيز على البنوك التي لها ميزة تنافسية في السوق المصرفي، حتى يمكن أن تتحقق الفائدة الموجودة من عملية الاندماج.
- وجود قدر عال من الشفافية و الافصاح بشأن البيانات و المعلومات عن البنوك المندمجة.
- توعية عملاء البنك الدامج و المندمج بأهمية عملية الاندماج، و أن الكيان المصرفي الجديد سوف يكون أفضل، حيث أنه في بعض عمليات الاندماج يكون هناك تخوف من قبل العملاء البنك المندمج بسبب الاعتقاد بأن هذه العملية مشرفة على الإفلاس و الفشل.
- توحيد منظومة العمل و المنتجات المصرفية المختلفة في البنوك المندمجة و تبني نظم تكنولوجيا حديثة لإنجاز الأعمال من خلال بنك واحد و في أقصر وقت ممكن.[2]

2- ضوابط الاندماج المصرفي:

من أجل تحقيق قدر كبير من النجاح لعمليات الاندماج المصرفي، ينبغي مراعاة الاعتبارات الآتية:

- توافر قدر كبير من المعلومات و الاندماج و الشفافية التي تتيح المعرفة الكاملة للبيانات التفصيلية عن البنوك المشاركة في عملية الاندماج ، والتي تتضمن بيانات عن المركز المالي، و حجم الودائع و القروض و درجة المخاطر لكل نوع، ومدى كفاية المخصصات، عدد العملاء و توزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة و عدد العاملين في كل بنك.
- إعداد دراسات كافية وافية للنتائج المتوقعة نتيجة عمليات الاندماج و الاستحواذ، و الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية و تقييم تلك الدراسات و النتائج من قبل البنك المركزي لتحقيق من دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل إليها، و تحديد مراحل و إجراءات الاندماج مع متابعة هذه الإجراءات و الاشراف عليها و التعرف على الآثار المترتبة عليها.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق.

[2] رمزي صبحي مصطفى الجرم، نفس المرجع السابق، ص32-33.

[3] رمزي صبحي مصطفى الجرم، نفس المرجع السابق، ص40-41.

- عدم اللجوء إلى الدمج القسري إلا فبي أضيق الحدود مع وجود ضرورة ملحة لذلك.
- أن يسبق الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية و إدارية للبنوك الداخلية في عمليات الاندماج، و يتطلب ذلك علاج مشاكل معينة، مثل: العمالة الزائدة، و اختلال السيولة، و المراكز المالية، وتطوير النظم الإدارية و لوائح العمل قبل عملية الاندماج.[1]

المطلب الثالث: دوافع و مبررات الاندماج المصرفي

و لعل من أهم تلك الدوافع ما يلي:

1- **تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير(وفورات الحجم) و هي إما أن تكون وفورات داخلية أو خارجية:**

- **تتمثل الوفورات الداخلية في:**

القدرة على تحسين الكوادر المصرفية و الإدارية و استقطاب أفضل مهارات مع إعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات و تنوعها و إعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدات المصرفية للوصول إلى الحجم الأمثل للعمالة.

- **تتمثل الوفورات الخارجية في:**

امكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى و المراسلين، سواء بالنسبة لحدود لتسلف أو بالنسبة للحمولات أو غيرها، كل هذه الوفورات تؤدي في النهاية إلى زيادة الإرادات و خفض تكاليف و من ثم زيادة الأرباح.

2- **ضيق الأسواق و ضرورات النمو و التوسع:**

إذ يعتبر التوجه نحو زيادة عدد الفروع و انتشارها في إقليم الدولة أو خارج نطاقها من خلال عمليات الاندماج من أفضل وسائل النمو و التوسع و خاصة في حالة ضيق الأسواق المحلية(زيادة المنافسة، انخفاض الوعي المصرفي، انخفاض القدرة على الادخار ، عدم توفر فرص التوظيف المناسب...إلخ)، و تقيد عملية إلى إنشاء بنوك جديدة.

3- **ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل المصرفي:**

هو الأمر الذي يشكل أحد دعائم الوجود في الأسواق المحلية العالمية والقدرة على المنافسة والإستمرار، ومن ثم يعد الإندماج المصرفي أحد وسائل خفض تكاليف وضمان الاستمرارية في الأسواق بالمواصفات الفنية والتكنولوجية المطلوبة نظرا للمصاريف الصغيرة التي لا تستطيع أن تتبناها بالشكل المطلوب في ضوء ارتفاع تكاليف اقتنائها.

[1] مجمود أحمد عبد الرحيم التوني، الاندماج المصرفي، النشأة، تطور، الدوافع ومبررات والآثار، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة،ط1،2007ص88.

4- **حماية الجهاز المصرفي وسلامته:**

يعتبر تأمين سلامة الجهاز المصرفي بشكل عام وتفادي حدوث هزات مصرفية تؤثر سلبيا على الثقة فيه، فيما لو تركت المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها بالإفلاس والتصفية، وكذلك الرغبة في اعادة تنظيم الجهاز المصرفي الصورة التي تزيد من قوته وتدعيم سلامته مع تجنب مخاطر افلاسه إذ يعتبر الدافع أساسي من الاندماج.

5- **تحسين أداء الادارة الجديدة:**

حيث يتم استبدال الوظائف الادارية الأقل كفاءة بكوادر ادارية على قدر عال من الكفاءة من البنوك المندمجة والاستفادة من الخبرات المصرفية والتقنيات الحديثة.[1]

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق اربع نقاط أساسية من بينها:

- المزيد من الثقة والأمان والطمأنينة لدى جمهور العملاء المتعاملين.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد.
- إحلال ادارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وضائف البنك بدرجة كفاءة أعلى.
- توفير رؤوس أموال ضخمة، والقدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والفروض المقدمة.[2]

المبحث الثاني: آليات استخدام البنوك الشاملة

يعتبر تبني مفهوم البنوك الشاملة أحد جوانب التطوير في المجال المصرفي وخطوة هامة من خطوات الاصلاح المصرفي، وهذا بفعل التغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية المحلية والدولية.

المطلب الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة

1- **مفهوم البنك الشامل:**

البنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما عمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث تجد أنه نجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال.

وتعرف أيظا: بأنها البنوك التي تقوم بكل الوظائف التقليدية والغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل الأعمال والوظائف لتلبي كل الطلبات وتحل جميع مشكلاته. [3]

[1] رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج المصرفي كأحد آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص 51.

[2] رمزي صبحي مصطفى الجرم، نفس المرجع، ص 101.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ص: 18- 19.

2- كيفية التحول إلى بنك شامل:

يتم التحول إلى بنك شامل من خلال مناهج أساسية وهي:

المنهج الأول:

يتم هذا المنهج عن طريق تحويل بنك إلى بنك شامل، وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل، بشرط أن يكون للبنك اطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءات والمهارات يسعى لتنمية قدراته باستمرار وقابل للنمو والاشباع، كما يكون مشرف يسعى الحفاظ عليه والتطلع الى العالمية ويتم هذا المنهج وفق لأسس وقواعد أهمها " التدرج، التطوير، التجهيز، الخطة".

المنهج الثاني:

إنشاء بنك شامل حيث يتطلب الأمر البدئ من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها وتطوير قدراتها والتعاون مع المصارف الأجنبية الشاملة، للاستفادة من خبراتها وتوفير المكان المناسب وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة البنك الشامل، ويفضل الكثير هذا المنهج مستندين في ذلك الى أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة يصعب على من اعتمدوا على الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة.

وتجدر الاشارة إلى أن المنهجين يمكن أن يسيرا بخطين متوازيين فليس أحدهما بديل عن الآخر.[1]

المنهج الثالث:

شراء أحد البنوك أو الاندماج فيتم التحوا من خلال شراء بنوك قائمة تعاني عجز مالي أو مقبلة على الافلاس، فيكون ذلك من خلال شرائه ودمجه تدريجيا إلى البنوك الشاملة مع تحميل تكاليف اضافية، لكن في الواقع يصعب تطبيق هذا المنهج لأنه يتطلب الكثير من الوقت والجهد اللازم لاختيار الموقع والمكان والعناصر البشرية.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنك الشاملة الى الوظائف التي تقوم بها سواءا كانت وظائف تقليدية تقدمها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وأنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة ومن هذه الوظائف نجد:

- **الوظائف التقليدية للبنوك:**

مثل قبول الودائع، فتح حسابات الجارية،عملية الخصم، وفتح الاعتماد المستندية..... إلخ.

[1] عكاش أمينة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012- 2013، ص: 41.

[2] آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية ونقود، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص: 15.

- **وظيفة الاستناد:**

حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر الشراء، الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة والترويج لبيعها.

- **التسويق والتوزيع:**

حيث تتميز هذه البنوك وتقوم بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها، وذلك مقابل عمولة مناسبة وهذا كنتيجة لخبرة البنك في أحوال السوق واتصالاته الواسعة.

- **وظيفة التسديد:**

وتتضمن هذه الوظيفة تحول قروض البنك الى سندات وبيعها في الأسواق المالية.

- **التعامل بالمشتقات:**

وهي من الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل أخد الحيطة من المخاطر ومنها الخيارات والمبادلات.[1]

اضافة الى هذه الوظائف السابقة نجد:

- **التمويل التأجيري:** بمقتضى هذه العملية يقوم البنك بشراء الآلات تأجيرها للمشروعات، حيث أن من خلالها تساعد على قيام المشاريع الجديدة التي تعاني نقص في رأس المال.
- المشاركة في انشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات ويستغل البنك في هذه الحالة خبرته في اموال السوق.

بالاضافة الى كل الوظائف نجد اخرى تتمثل في :

- القيام بخدمات التوريق ووضع الهيكل التنظيمي والاداري للشركات ؛
- تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها؛
- الترويج للمشروعات المطروحة للخوصصة محليا ودوليا؛

المطلب الثالث: دوافع التحول الى البنوك الشاملة

لقد كان الكثير من العوامل الفضل في ظهور الصرفة الشاملة في البيئة المحلية والعالمية ولكن بدرجات متفاوتة والتي يمكن توضحها كالآتي:

- تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية، حيث فقدت البنوك التجارية التقليدية الكثير من المهام والتي سلبتها اياها اسواق المال والمؤسسات المالية، وبفعل هذا عملت البنوك على تعظيم أرباحها حتى وإن كان خارج ميزانياتها.

[1] رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصري المصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص: 101.

- من أجل البقاء لجأت البنوك التقليدية إلى استخدام مبدأ التنويع لاسترضاء الزبائن، وتلبية احتياجاتهم الائتمانية المختلفة وفي مناطق مختلفة.
- تزايد تيارات العولمة المالية والشركات المتعددة الجنسيات، مما أوجب على البنوك تنويع وتعديد خدماتها تكيفا مع الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء واحتضان عملاء جدد.[1]

اضافة الى ما سبق نجد:

- تزايد أهمية الزبائن وضرورة تلبية احتياجاتهم ورغباتهم على أساس المفهوم الحديث للتسويق، خصوصا انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تنجزها البنوك.
- تطور السوق النقدية و المالية.
- الحاجة الى تنويع الخدمات المصرفية وتعزيز دورها في اقتصاديات الدول.
- الانطلاق باتجاه المنظمات المصرفية الكبيرة وتزايد عمليات الاندماج بين المصارف.
- ثروة الاتصالات و ما نتج عنها من انهيار القيود والحواجز بين القطاعات والدول وبالإضافة إلى ثروة الحسابات الآلية.

المبحث الثالث: الأزمة المصرفية وأثرها على البنوك التجارية

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الإقتصادية وأن أشدها تأثيرا الأزمة المصرفية التي ضربت جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتنية خلال القرنين 1997، 1999، وبما أن الأسواق المالية والمصرفية مترابطة خاصة في ظل العولمة فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها في منطقة إقتصادية أخرى بسرعة كبيرة، لذلك أصبح من الممكن إيجاد وتطوير مجموعة من وسائل الإندار للكشف قبل وقوعها، ومحاولة الحد من آثارها السلبية قدر الإمكان إذا وقعت.

المطلب الأول: الأزمة المصرفية

تعتبر الأزمة المصرفية نوع من أنواع الأزمات المالية لذا قبل التطرق إلى مفهومها سنتطرق بداية إلى الأزمة المالية.

1- الأزمة المالية:

تعرف على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية وحجم إصدار الأوراق المالية، أسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية، معدل الصرف، وتعتبر عن إنهيار الشامل في النظام النقدي والمالي.[2]

2- الأزمة المصرفية:

[1] اسيا قاسمي، المرجع سبق ذكره، ص: 192.

[2] موساوي الزهرة، الأزمة المالية البنكية، رسالة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2015، ص: 50.

- هي إرتفاع مفاجئ وكبير في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث " أزمة سيولة " لدى البنك التجاري، وإذا إشتدت الى بنوك أخرى في تلك الحالة تحدث أزمة مصرفية، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى " شح السيولة " [1]
- كما يمكن تعريفها كما يلي: تعرف الأزمة المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي ليضع أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي,
- ويعرفها البعض الآخر: بأنها حينما تكون الإلتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون داخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته.

3- مؤشرات الأزمات المصرفية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل الأزمات المصرفية تداهمنا فجأة؟ أم هناك بعض الأعراض والمؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ بإحتمال وقوع هذه الأزمات؟ وللإجابة على هذا السؤال نستطيع القول أن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الإقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن للباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات منها: [2]

- **إرتفاع رصيد الديون المتعثرة:**

لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطر المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دق المصرف في دراسة الملاءة الإئتمانية لعملاءه، فإن ذلك لن يخول دول تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود، بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة 10.5 % من إجمالي القروض المصرفية عند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي، وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد هذه الأزمات المصرفية.

- **غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات:**

مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول "خاصة العقارات " بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية، مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء، وفي إختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالإلتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة، وإستخدام هذه القروض في قطاعات ليست لها جدوى إقتصادية أو تواجه نقصا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق " قطاع العقارات مثلا " من جهة أخرى.

- **الإعسار المصرفي:**

الذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عامة قبل فترة قصيرة من الإشهارالإفلاس وتعتبر القروض المعثرة، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وإنخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار. [3]

---

[1] عكاش أمينة، العولمة ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[2] أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والتغيرات الإقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2011، ص: 201.

[3] عكاش مسيفة،العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص نقود وبنوك وتأمينات، 2013/2012، ص: 52.

- **تدهور السريع في نسب رأس المال:**

يحدث ذلك نتيجة لإنخفاض موجودات المصرف على مطلوباته.

- **العدوى والخطر المعنوي:**

العدوى يقصد به إنتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على المصاريف الأخرى، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام، ويعتبر الهروب الجماعي (سلوك القطيع) من أشهر مظاهر العدوى التي تصيب الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية

ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل:

1 - العوامل الإقتصادية الكلية:

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الإقتصادية الكلية ومن هذه الأسباب:

- **الإختلالات الهيكلية الكلية:**

وهي الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الإقتصاد الوطني وما يترتب عن هذه الإختلالات من تدهور لبعض القطاعات الإقتصادية مثلا " قطاع السياحة " ، إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

- **تشوه نظام الحوافز:**

إن ملاك المصارف والإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عند مقدرته، حدث مثلا في كوريا والأرجنتين، وسنغافورة وهونج كونج.[1]

ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبراتها، كانت من أسباب ظهور الأزمات وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، بحيث لم يحدث أي تغيير في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الإئتمان.

- **التدفقات الرأسمالية والسياسة النقدية المتبعة:**

تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرا إقتصاديا كليا يلعب دورا كبيرا في المرحلة المبكرة لحدوث الأزمة، حيث إن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حواجز الإستثمار من جهة، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الإئتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الإئتمان من جهة أخرى، وهنا لابد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الإقتصاد، كما تجدر الإشارة أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم في أسعار الأصول

[1] عكاش مسيفة، مرجع سبق ذكره، ص52 – 53.

الرأسمالية، ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبا ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال التي قدمت لعرض المضاربة في الأسواق المالية وليست للإستثمار في الأصول الحقيقية.

- **سياسات سعر الصرف:**

تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورا أساسيا في أزمة النظام المصرفي، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب أن يتغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي، أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية، حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الإئتمان المصرفي.[1]

- **الإصلاحات الإقتصادية والتحرر المالي:**

إن الإقتصادية الغير المناسبة والمبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير إعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم للأسعار قصيرة الأجل، كما أن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الإئتمان الموجه نحو بعض القطاعات الإقتصادية في بداية التسعينات من القرن الماضي، وكان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور الإحتياطي النقدي وإرتفاع معدل الإئتمان ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة ب 10% خلال الثمانينات من نفس القرن.

- **سياسة الإقراض:**

قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الإزدهار الإقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:

- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دفع للمنافسة والربح؛
- التدخل الحكومي المتزايد وضوابط غير المحكمة على الإقراض، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الإقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الإئتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى إقتصادية لهذه المشروعات، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر المساهمات السيئة في الإدارة لعبت دورا كبيرا في توسيع الإقراض المصرفي.

2 - العوامل الإقتصادية الجزئية:

تلعب العوامل الإقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورا هاما في نشوء الأزمات المصرفية، ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- إرتفاع نسبة القروض، حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصا في وقت الأزمات الإقتصادية؛[2]

[1] عبد الله الفويز، الأزمة المالية المصرفية في دول جنوب شرق آسيا وإنعكاساتها الإقتصادية على دجول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، ديسمبر 1998، ص: 13.

[2] بحث في الأزمات المصرفية من طرف ليال، منتدى طيبة الجزائرية، الموقع الإلكتروني: www.ham.com تاريخ الإطلاع 2019/04/29، الساعة 14:00، ص: 23.

- وجود أو تنامي العلاقة بين المصارف والشركات بحيث من الصعب أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الإئتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الإئتمانية، وقد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نتج عن الإفراط في منح الإئتمان لقطاعات إقتصادية لا تتمتع بالجدارة الإئتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، والفساد ونقص المعلومات.

أما الخطر المعنوي: فيشمل الإفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد إتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الإلتزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعا جدا، في حين أن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلى أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير (الدولة والمؤسسات الدولية).

بالإضافة إلى بعض المخاطر الأخرى الناجمة عن مرحلى الإفلاس المصرفي منها:

- مخاطر السيولة: عدم مقدرة على تحقيق مستحقاتها بالنسبة للبنك وهو خطر اللجوء إلى إعادة التمويل (عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية الناتجة عن إستحقاقها .....)؛
- مخاطر الإئتمان: تتمثل في المشاركة الناشئة تعثر الطرف المقابل في الوفاء بإلتزاماته التي يتضمنها العقد، مما يتولد عنها خسارة كلية وجزئية، لأي مبلغ إلى الطرف المقابل والمخاطر الإئتمانية أهمية قصوى من أهمية الخسائر المحتملة؛
- إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوص أو الإلتزامات الواردة في ميزانية المصارف، وإنما جاءت من جانب الأصول، حيث أي إرتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي؛
- عدم توافق تواريخ الإستحقاق، حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الإستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات إئتمانية طويلة الأجل؛ [1]

المطلب الثالث: نتائج الأزمة المصرفية وسياسة تجنبها

1) نتائج الأزمة المصرفية:

تترب على الأزمات المصرفية سلسلة من الأزمات ويمكن حصر نتائجها فيما يلي:

- ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم؛
- ضعف الثقة في النظام المصرفي بإعتباره وسيط بين المدخرين والمستثمرين؛
- توقف الكثير من المشروعات التي يعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الإئتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية ويرفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى إرتفاع معدل البطالة؛

[1] عكاشة مسيفة، العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

- عدم ثقة المستثمرين في الإقتصاد الوطني، وإذا كانت لديهم إستثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيسارعون لسحب هذه الإستثمارات إلى خارج ميزانية الدولة، مما يشكل ضغطا على أرصدة العملات الأجنبية، وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو إنهيار قيمة العملة الوطنية؛[1]

2) سياسات تجنب الأزمات المصرفية:

تشمل أهم السياسات المقترحة للتقليل من الأزمات المصرفية فيما يلي:

- الإحتفاظ بجزء أكبر من الإحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات وإستخدام سياسة مالية ونقدية متأنية وأكثر إلتزاما بأهدافها؛
- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من عملة الأصول والقطاع المصرفي؛
- إعطاء إستقلالية أكبر للبنوك المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية، وهي تنفيذ السياسة النقدية بها بحيث تقوم تلك الأخيرة على أساس إقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها؛
- زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح مجال للمصارف الجديدة سواءا المحلية أو الأجنبية والحد من إنتشار الإحتكار فيها؛
- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية إلتزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات إنتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة؛
- الرقابة الوقائية وإستخدام طرق أفضل للمراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن من الأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع إنتقالها إلى بنوك أخرى؛[2]
- العمل على تقليل الإضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق إستخدام أسلوب التنويع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الإحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات وإستخدام سياسات عالية ونقدية متأنية وأكثر إلتزاما بأهدافها؛
- منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي؛
- تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإدارتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قرلراته على سلامة أصول وأعمال المصرف؛

[1] بن عودة لبنى، الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية للر قابة من الأزمات المصرفية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، رسالة ماستر، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص: 37.

[2] بن عودة لبنى، الجوكمة في المؤسسات المالية المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص : 38.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا أثر العولمة المالية على المنظومة المصرفية التي أدت إلى عولمة النشاط المصرفي بغية إكتساب ميزة تنافسية حتى تتمكن من زيادة تعاملات ومبادلات البنك، إذن هذه التحديات أصبحت بمثابة تحديات يواجهها، ويعمل على مواكبتها، مما فرض عليه تبني الكثير من البدائل والإستراتجيات من خلال إنتهاج صور عمل جديدة للعمل المصرفي تمكنها من تعظيم الإستفادة من إيجابيات التحديات الراهنة، وبالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمهام التي يفرزها التطور المصرفي في مقدمتها الأزمات المصرفية التي سببت آثار بالغة على النظام المصرفي الدولي، وخاصة مع إزدياد شدة المنافسة المحلية والعالمية ولعل من أهم هذه الخيارات الإستراتجية هي:

- الإندماج والمزج بين المصارف لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق إقتصاديات الحجم.
- إنتشار البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة لمواجهة المنافسة العالمية.

الفصل الثالث:

آليات التعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل العولمة المالية

تمهيد:

يشهد القطاع المصرفي تطورا سريعا في مختلف مناطق العالم الخاصة في ظل تزايد وتنامي الأنشطة الإقتصادية التي تحتاجها إلى تمويلات من طرف البنوك مما يجعل أهميتها تزداد في تنمية إقتصاديات الدول.

فانتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلومات أوجب عليها ضرورة التكيف مع تغيرات وتطورات المحيط الجديد، وهذا بالسعي لإبتكار منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى وأسرع، وقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السابقين لتطوير خدماته ومواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية والعولمة المالية.

المبحث الأول: لمحة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر، والتي نحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إندماج العديد من الوسائل والمعرفة في عملة الإهتمام بكل التطورات التكنولوجيا الجديدة مجال الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 - نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية " **BADR** "، مؤسسة مصرفية وطنية وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ في بداية نشاطه لتكفل بالحاجيات الخاصة بالقطاع الفلاحي لصالح أعمال التنمية وتجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي.

- فبموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق ل 13 مارس 1982، أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك في إطار إعادة هيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري "BNA" بحيث تضمن هذا المرسوم 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك المركزي الجزائري.
- تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقسمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح إستقلالي أكبر للبنوك وألغي من خلاله التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض، وتشيع عملية الإدخار نبوعها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 54 مليار دينار جزائري.[1]

2 - مراحل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تقسيم مراحل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

المرحلة الأولى من 1982 - 1990:

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث إنطلق برأس مال قدر ب 1مليار دينار جزائري وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني (BNA).

وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

[1] جريدة الخير الجزائرية، حفيظ صواليلي، الصادرة بتاريخ 2011/09/21، العدد 6843.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.200.000.000 دج، مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 للسهم الواحد.

المرحلة الثانية من 1991 – 1999:

بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح إستقلالية أكبر للبنوك ألغى نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة والمتمثلة في منح القروض، تشجيع عملية الإدخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية الصغيرة، المتوسطة، والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواءا كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيظا بنك التنمية بإعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال ثابت.

المرحلة الثالثة 2000 – 2002 :

تميزت هذه المرحلة بوجوب تدخل فعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي اطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفة عي تغيير سياسته الاقراضية، حيث رفع الى حد كبير حم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين.

المرحلة الرابعة من 2004- 2005 :

لقد كانت سنة 2004 ميزة بالنسبة للبنك الذي عرف ادخال قنية جديدة تعمل على سرعة نفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصوتية، فبعدما كان يستغرق الوقت لتحصيل شيكات البنك لمدة تصل الى 15 يوم، اصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائري ، وفي شهر سبتمبر سنة 2005 عرفت اول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال الشباك الآلي للأوراق النقدية وسط حضور الجماهيري والاعلامي فقير كما استمرت العملية طوال الشهر الاول لسنة 2006 من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن.

المرحلة الخامسة من 2011 الى 2014:

شروع البنك في اعتماد انظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات في شبكة الانترنت والسماح ايضا للمؤسسات لتحويل اجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، اضافة الى التحويل عن بعد ومختلف العاملات المالية والمصرفية[1] ايضا قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات، اذ يعتبر البنك الاول من حيث بطاقة السحب المتداولة.

[1] طاهري سليمة، فعالية التدقيق الداخلي في البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ،جامعة مستغانم، 2016/2016، ص 57.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

1- إن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر غير مستقر كليا فهو يتغير بطريقة تتناسب وديناميكية السوق ومتطلباته، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتحقيق أهداف خاصة في مجال صيانة الآلات والبرامج وتحسين أدائها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (III – 1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

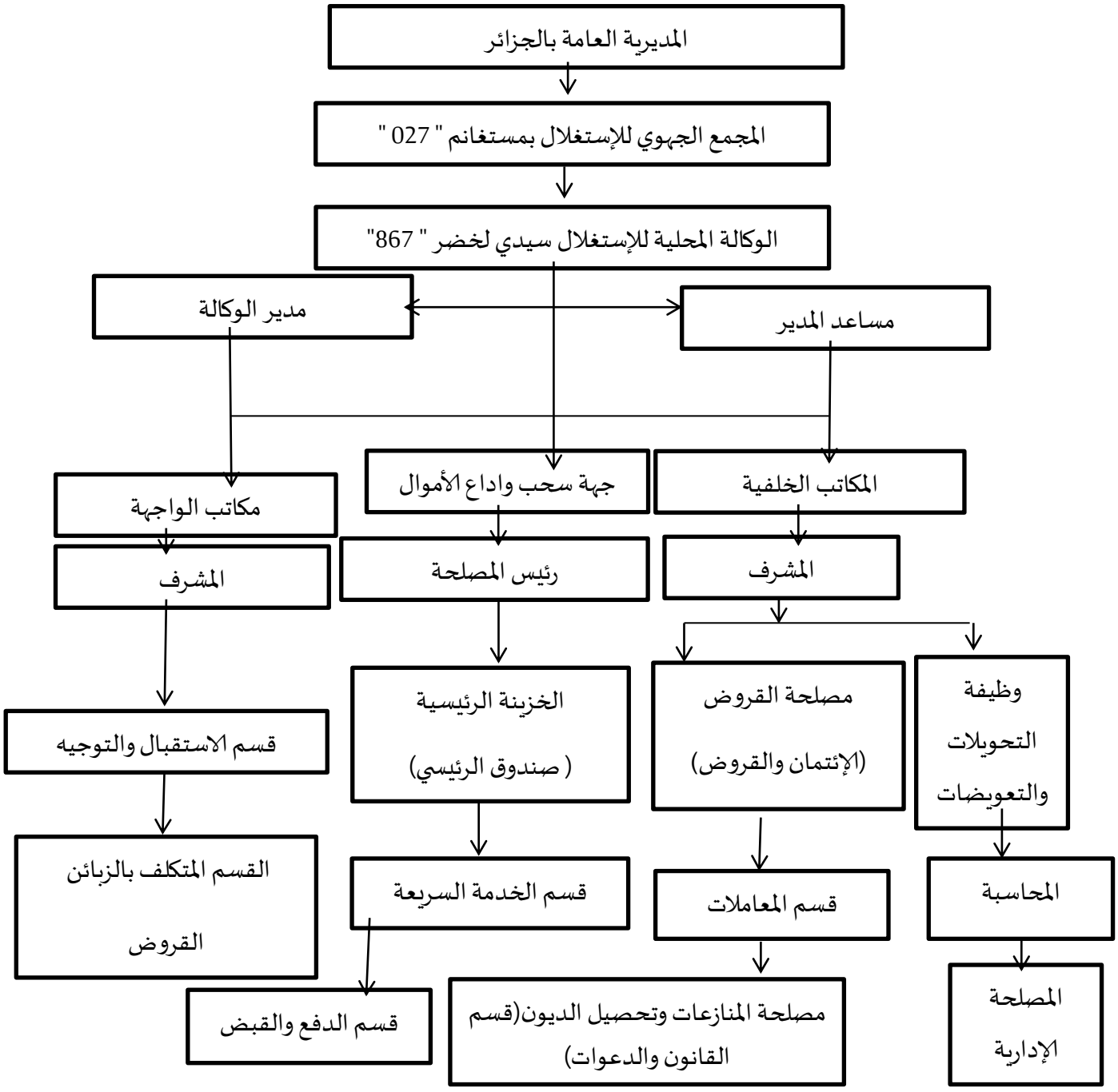

المصدر: من وثائق الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR"

2- شرح الهيكل التنظيمي للوكالة:

من خلال الهيكل التنظيمي السابق نستخلص:[1]

المدير: يعتبر الممثل الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى بلدية سيدي لخضر، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والإتفاقيات ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة دميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا على إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالوكالة، والوحيد في إتخاذ القرارات داخل البنك.

- **إدارة السكرتارية (الأمانة العامة):** من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتحمل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تستقبل العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على العروض والإتصال بالعملاء عند الحاجة وإستقبال البريد والمكالمات الهاتفية أي تلعب دور الوسيط بين المدير ومختلف مديريات الوكالة.
- **الإدارة:** تنقسم إلى:

1- مكاتب الواجهة: "قطب العملاء " ينقسم إلى:

- **المشرف:** يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخالفه عند غيابه؛
- **مصلحة الإستقبال والتوجيه:** لابد أن تظم هذه المصلحة عناصر بشرية لها كفاءة مهنية ومزودين بمعلومات كافية تؤهلهم للإجابة والتوجيه على أنواع من الإستفسارات أو أي طلب مساعدة تكون في الواجهة وهي تعكس الصورة الحقيقية للمكتبة؛
- **قسم مكلف بالزبائن والقروض:**

- تكفل بالزبائن (أشخاص طبيعيين): هنا يتم التكفل بالأفراد بدءا من تكفل بفتح حسابات إلى عمليات القرض؛
- تكفل بالزبائن (مؤسسات): يتم التكفل بمصالح وحاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات ذات مسؤولية محدودة، مؤسسة ذات شخص واحد؛
- إستقبال الزبائن: حيث يتم إستقبال الزبون وتوجيهه وإرشاده؛

2- جهة السحب والإيداع: " قطب المعاملات " تنقسم إلى:

- **رئيس المصلحة:** يقوم بمساعدة المدير؛
- **الصندوق الرئيسي:** يعد الصندوق الرئيسي فرع من فروع الأساسية لذا تتم به كل العمليات الدفع، وهي تهتم بإستقبال إيداعات الزبائن سواءا بالدفع أو بالسحب، أو التسليم، وعلى هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة؛
- **قسم الخدمة السريعة " بنك الواقف ":** ويسمى أيضا الشباك يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء لها ثلاث مسؤوليات وهي:

- التعامل الأتوماتيكي للأوراق النقدية؛
- مراقبة حسابات ودفاتير التوفير؛
- الطباعة مهمتها إستخراج نسخ من دفاتير التوفير؛

[1] من معلومات اعوان وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **قسم الدفع والقبض:** هذه الأقسام تهتم بعمليات السحب، حيث يستطيع الزبون سحب أمواله في أي وقت وعمليات الدفع وقيام بتسجيل العمليات الحسابية التي يقوم بها الزبون؛

3- **المكاتب الخلفية : تنقسم إلى:**

- **المشرف**
- **مصلحة القروض:** هي مكملة لعمل الواجهة الخارجية تقوم بالوظائف التالية:

- السهر على تطبيق التنظيم والعمل به في مجال القروض؛
- إعداد ملفات القروض وتسيير القروض المختلفة ومعالجة هذه الملفات؛
- إستقبال الزبائن المهتمين بالقروض،
- إعطاء صورة دقيقة للشروط اللازمة لمنح القروض؛

تشمل ما يلي:

أساليب الدفع من حيث:

- **قسم التحويلات والتعويضات:** يتمثل في تحويل أموال الزبون من بنك بدر إلى بنك آخر لنفسه أو لشخص آخر.
- **الوظيفة القانونية (مصلحة المنازعات وتحصيل الديون):** يقوم هذا القسم بمساعدة الوكالة من الناحية القانونية، وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوى وطلبات تحصيل الحقوق، كما تعيين المحاميين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.
- **وظيفة التجارة الخارجية:** تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع والشراء (التصدير والإستراد)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج، وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي، وفتح الإعتمادات المستندية للعمليات بالتجارة الخارجية وهي على إتصال دائم مع المراسلين بالخارج (بحيث لا توجد في وكالة عمليات التجارة الخارجية).
- **وظيفة الإدارة والمحاسبة:** تتجلى مهام الإدارة والمحاسبة في الإهتمام بجميع المصالح الإدارية وتتمثل في:

- **إعداد التقارير اليومية:** مراقبة عمليات القرض وحساب الصندوق في نهاية اليوم وإستخراج العمليات السابقة ومدى تطابقها.
- مراقبة مختلف الحسابات.
- إعداد التقارير الشهرية: في نهاية كل شهر يقوم العون المكلف بإعداد الإحصائيات التي تحدث خلال الشهر، بعدها ينجز تقييمها حول الوضعية العامة من ثلاث نسخ، الأولى ترسل إلى المديرية المتواجدة بمستغانم والثانية إلى المديرية العامة والثالثة تبقى في الوكالة.[1]

من خلال الهيكل التنظيمي يتبين لنا أن أهداف الأساسية لكل أقسام الوكالة ينصب في خدمة الزبائن.

المطلب الثالث: اهداف ومهام بنك الفلاحة والنمية الريفية

[1] من معلومات اعوان وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1) اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من اجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية حيث لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الاخرى الى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة، تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والافراد على حد سواء بهدف تدعيم مكانة ضمن الوسط المصرفي ومن اهم الاهداف المسطرة من ادارة البنك ما يلي:

- توفير السيولة من اجل التصدي لطلبات المودعين؛
- الحصول على اكبر حصة في السوق وتطوير العمل المصرفي وتوجيه الجهود لتحقيق نتائج اكبر فب التحصيل؛
- التنمية التجارية من خلال انتقال التقنيات الادارية الجديدة مثل التسويق وادراج منتجات جديدة؛
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة بغية تحقيق تلك الاهداف قام البنك بتهيئة شروط الانتقال التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية امام البنوك الخاصة المحلية والاجنبية، وذلك قام البنك بتوفير شبكات جديدة واجهزة وانظمة معلوماتية وتأهيل الموارد البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك...الخ؛
- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن، وذلك بالرفع من الموارد وجعله يتمتع بمردودية القروض الانتاجية المتنوعة مع احترام قوانين الحذر؛
- البقاء ضمن اكبر البنوك في البلد، وذلك عن طريق التسيير الصارم للخزينة سوآءا بالدينار او بالعملة الصعبة، وكذلك تحقيق مردودية اكبر بتحسين الانتاج على مستوى عمليات المعالجة اليومية بمنح البنك لصالح زبائنه افضل خدمات بواسطة التكنولوجيا والوسيلة الاعلامية متعددة الغايات؛
- استقطاب اكبر عدد من الزبائن وتقديم لهم ارقى الخدمات؛
- اعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير وتعميم باستعمال ادوات ووسائل حديثة.

2) مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفي:

ان بك الفلاحة والتنمية الريفية انواع متعددة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعل منه البنك الاول في ترتيب البنوك التجارية، اضافة الى دفع مرتبات العمال المتقاعدين لديه، ومنح الآجال، ومن بين المهام نذكر منها:

- تشجيع القطاعات الفلاحية وترقية العالم الريفي بمنح القروض بمختلف اشكالها؛
- تشجيع الاستثمارات من خلال منح القروض بمختلف انواعها قصيرة، المتوسطة وطويلة الاجل؛
- يعمل البنك على تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني وتجنبه في كل مرة ظاهرة التضخم؛
- محاربة البطالة من خلال عملية منح القروض متعددة الاشكال، كما يساهم البنك في عملية التنمية المحلية من خلال قبول لودائع الزبائن عبر دفاتر الادخار او غيره من عمليات الايداع؛
- مساعدة المواطن والزبون في اي عملية يقوم ها؛
- تمويل النشاطات الجارية ذات الاهمية البارزة؛
- فتح حسابات لكل العملاء الطالبين لذلك،
- تقديم القروض لدعم الشباب؛
- تقديم القروض الاسكانية؛
- استلام الودائع للمشاركة في جميع الادخارات؛

- رضى عملائها من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاها؛
- اعادة الودائع التي يتلقاها من الجمهور على شكل قروض.

- بنك متخصص: مهمته تمويل القطاع الفلاحي وانشطته المختلفة في الريف، وذلك بقصد تطوير الريف عبر انشطة مختلفة.
- بنك التنمية: يمنح القروض متوسطة الآجال تهدف الى تكوين او تحديد رأس مال ثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بشروط الاستعمال سعر الفائدة اقل، وضمانات احق مما يفعله مع غيره.
- بنك فلاحي: هو بنك فلاحي يقوم بتمويل القطاع الفلاحي يميز بانه في نفس الوقت بنك الودائع يقبل الودائع التجارية من اي شخص معنوي او مادي، وبقرض الاموال لآجال مختلفة، كما يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته اما من جهة التمويل فهو مكلف خصوصا في تمويل القطاع الفلاحي، وكذلك تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي بعد ان كان هذا المجال قبل 1982 محتكر من طرف البنك الوطني الجزائري ومنه اهداف البنك حسب المادة 2 من القانون الاساسي والتي تمثل في:

- تنمية القطاع الفلاحي؛
- ترقية النشاطات الحرفية والفلاحية الصناعية وضمان هذا التمويل حسب القوانين المعمول بها.

الشكل رقم(III - 2): حسب اهمية الاهداف

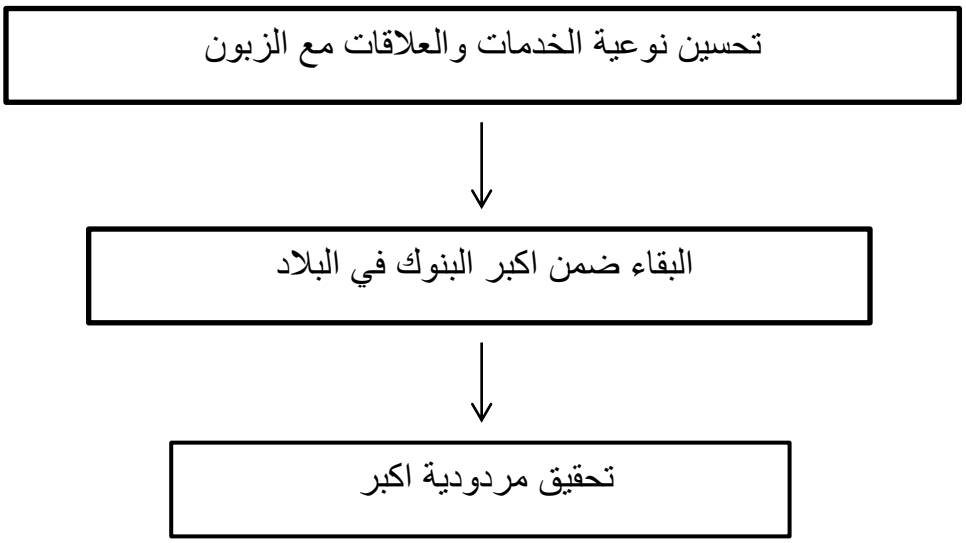

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق الداخلية للبنك.

المبحث الثاني: خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر وكالة سيدي لخضر فرع من فروع المجمع الجهوي للاستغلال لمستغانم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، يحتل موقع جد فعال من اجل تحقيق اهداف وتنمية القطاع الفلاحي؛

المطلب الاول: تقديم وكالة سيدي لخضر بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1) التعريف بالوكالة:

تأسست هذه الوكالة في 17/افريل/1982، حيث تقع هذه المديرية في 2 شارع بن سليمان الطريق رقم 11 الرابط بين مستغانم وتنس، وعلى بعد 50 كلم من مركز الولاية، تجدر الاشارة الى ان مرقد الوكالة من الغايات عن الاستثمار، وكان فيما سبق مقر للبنك " الوكالة الوحيدة على مستوى المنطقة BADR "، تم تحويله الى مقر البنك الوطني الجزائري بدائرة سيدي علي على بعد 10كلم من BDL المتواجد بها باستثناء وكالة لبنك التنمية المحلية" دائرة سيدي لخضر" وتقدم الوكالة خدماتها لسكان 10 بلديات منها لولاد بوغالم المجاورة لولاية شلف الى بن عبد المالك رمضان على بعد 32كلم من الولاية؛

حيث تعمل بهذه الوكالة محل التربص 23 عامل اغلبهم لهم تجربة ما لا قل عن 20 سنة من الخدمة في نفس الوكالة، بعضهم حاصل على شهادة الكفاءة المهنية، واغلبهم تابعون للتربصات في عدة مدن كالجزائر العاصمة، تشغل الوكالة عدد هام من العاملين يتوزعون على مختلف المديريات والاقسام، الوكالة تحتوي على طابقين الطابق السفلي يحتوي على مجموعة من الاقسام هي " مدير الوكالة، قسم الاستقبال، المشرف، قسم المتكلف بالزبائن والقروض"، اما بالنسبة لقطب المعاملات يحتوي على " قسم الخدمة السريعة، قسم الدفع، قسم الصندوق الرئيسي"، اما الطابق العلوي يحتوي على الاقسام التالية" قسم التحويلات والتعويضات، قسم المشرف، قسم المحاسبة، مصلحة

القروض، قسم المنازعات وتحصيل الديون"، كل هذه الاقسام تعمل بشكل منتظم خلال خمسة ايام في الاسبوع.[1]

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة سيدي لخضر"

الشكل رقم(III - 3): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لمستغانم" 027".

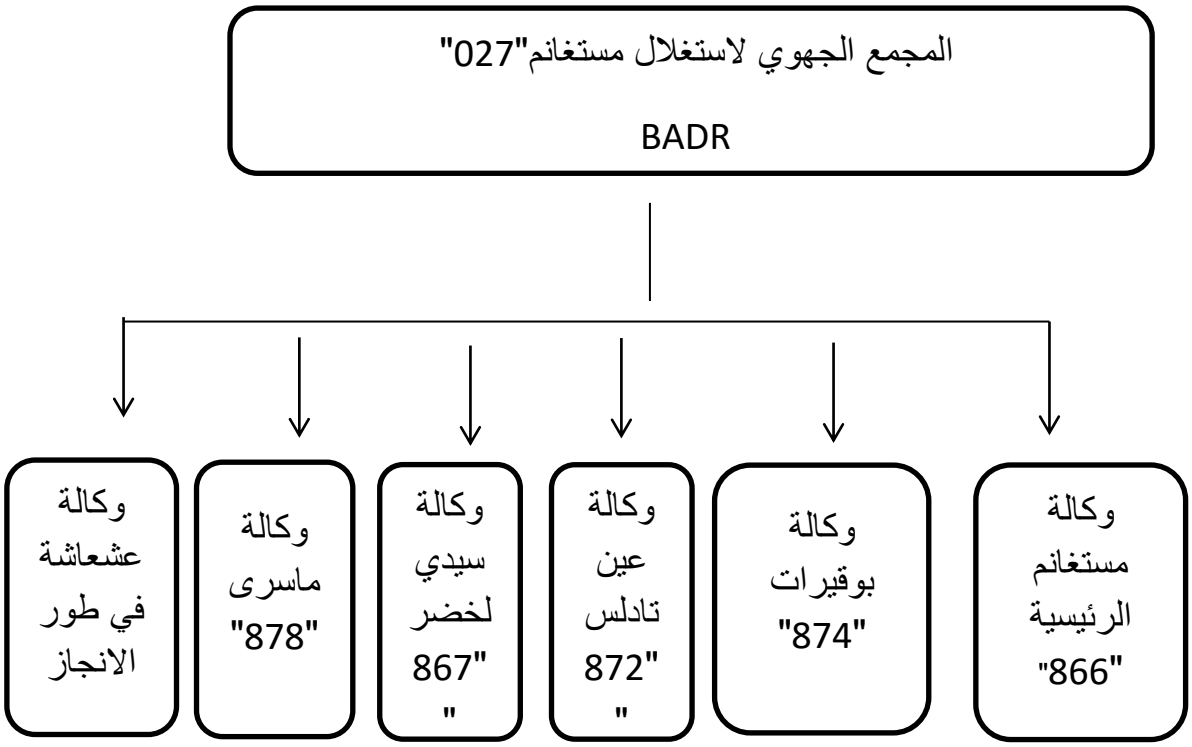

المصدر: من وثائق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة سيدي لخضر –

2) دور وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – سيدي لخضر-

يمثل دور الوكالة فيما يلي:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها لاستقبال الودائع؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى؛
- المشاركة في تجميع الادخار؛
- تنمية الموارد واستخدامات الوكالة عن طريق ترقية عمليات الادخار والاستثمار.

المطلب الثاني: خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وضع سياسات تتعلق بالمنتجات والخدمات الى رفع من الحصة السوقية والعمل على ارضاء الزبائن واشباع حاجاتهم ورغباتهم اكثر التي يقدمها بشكل مبسط وجذاب، وهذا لتسهيل الفهم من طرف العملاء وتتمثل فيما يلي:

1- منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- **دفتر توفير BADR:**

هو عبارة عن منتج مصرفي للراغبين من ادخار اموالهم الفائضة عن حاجاتهم، على اساس فوائد محددة من طرف البنك، او بدون فائدة حسب رغبات المدخرين باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات الدفع وسحب الاموال في جميع الوكالات التابعة للبنك وبذلك فان هذا المنتج يجنب اصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الاموال من مكان لآخر.[1]

- **دفتر توفير الشباب:**

مخصص لمساعدة ابناء المدخرين للتمدرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية، هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز اعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الاول ب50 الف دينار جزائري، كما يمكن ان يكون الدفع في صورة نقدية او عن طريق التحويلات تلقائية اوتوماتيكية منتظمة، كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الاهلية القانونية ذوي الاقدمية التي تزيد عن خمسة سنوات الاستفادة من القروض المصرفية تصل الى مليونين دينار جزائري.

- **بطاقة BADR:**

هي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع وسحب الاوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن اصحابها ايضا القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الاخرى، وكذا القيام بعملية الدفع المباشر لمشترياتهم عند التجار الذين يملكون جهاز كامل الدفع الالكتروني.

- **دفتر توفير الاشبال:**

يفتح هذا الحساب للشباب اقل من 19 سنة وذلك عن طريق ممثليهم الشرعيين، وهذا من اجل مساعدة الابناء على الادخار.

- **الدفتر الخاص بالفلاحين:**

يمثل حساب ايداع وضمان النقود يعطى للفلاح بصفة شخصية، بحيث لا يستطيع لغيره استعماله الا في حالة تفويض قانوني ويكون بدون فائدة.[2]

- بطاقة ما بين البنوك:

هي عبارة عن بطاقة بدأ الاستعمال بها منذ 2001، وهي تسمح بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على اصادر هذه البطاقة.

- **الحساب الجاري (يقدم الشيكات):**

[1] مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية " livret epargne junior ".
[2] مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية " livret epargne Badr ".

يفتح هذا الحساب للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا " تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون...الخ"، هذا المنتج المصرفي يكون بدون فوائد.

- **حساب الصكوك (الشيكات):**

يكون مفتوحا لجميع الافراد والجماعات التي لا تمارس اي نشاط تجاري " جمعيات، ادارة...الخ" وذوي الاجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

- الاتصال:

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال السياسة الاتصالية الى الغاء التباعد بينه وبين الاطراف الخارجية والداخلية، خاصة الزبائن منها والى رسم صور ايجابية للبنك من خلال اعلام الافراد عن المنتجات والخدمات الخاصة الجديدة منها:

- **سندات الصندوق:** عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين؛
- الايداعات لأجل: وهي وسيلة تسهيل على اشخاص طبيعيين والمعنويين ايداع الاموال الفائضة عن حاجاتهم الى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الادنى للإيداع ب10000 دج لمجة لا تقل عن ثلاثة اشهر؛
- **الحساب بالعملة الصعبة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائد محدد حسب شروط البنك وقد طرح البنك منتجات مالية جديدة في صورة قروض ومتمثلة فيما يلي:

- **القروض الموجهة للاستهلاك:** جاء هذا المنج من اجل مساعدة الموظفين اصحاب الدخل المحدود والثابت لأجل اقتناء منتجات الاستهلاك الدائمة، وذلك عن طريق عقد بين البنك والبائعين لمدة تتراوح بين 12 الى 36 شهر؛
- **القروض الاستثمارية:** في بداية سنة 2000 قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعرض منتجات مصرفية جديدة موجهة لفئة معينة وتشجيعهم بنشاطهم كالقروض الاستثمارية في القطاع الفلاحي، قطاع الصيد البحري و القطاع الصحي...الخ؛
- **القروض الموجهة للسكن:** دخل هذا المنتج المالي حيزا للخدمة في نهاية التسعينات وذلك من اجل مساعدة المواطنين ذوي الدخل الثابت في شراء ورميم سكناتهم مقابل تسديد هذا الفرض لمدة تمتد من فترة عشرين سنة بفوائد يتفق عليها المستفيد مع البنك؛
- **الخدمات عن بعد:** تسمح هذه الخدمة بمعالجة عمليات الزبائن خلال وقت سريع وقصير، خاصة بعد ادخال تقنية جديدة تهدف الى ارسال شبكات بالصورة في اقل وقت ممكن ولاستجابة احتياجات السوق فقد عرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية خدمات مصرفية متنوعة منها:-[1]

- **طرح بطاقات دولية للصرف الآلي؛**
- خدمات مصرفية عبر نظام الشبكة والهاتف النقال؛
- مشروع التوقيع على عقود مع المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات الائتمانية الدولية لاستخدام بطاقة الماستر كارد والفيزا كارد.

2- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

[1] www.badr - Bank.net تاريخ الاطلاع 2019/05/02، 11سا.

تظهر اهم الخدمات فيما يلي:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني او بأمر الآخرين؛
- التحويلات المصرفية؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدة؛
- خدمات البنك للمعاينة: والتي تمكن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على ارصدتهم عبر استعمال الارقام الشخصية السرية لهم المعطيات من طرف البنك، من خلال استعمال اجهزة الاعلام الآلي المتاحة؛[1]
- خدمات الفحص السلكي: التي تسمح بخدمة احسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ عمليات تحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المبحث الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية و وسائل الدفع الالكتروني

ان البنوك المركزية لكونها مؤسسات التي تشكل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يقف على قصة الجهاز المصرفي، ويعني بالأمور السياسية والائتمانية والمصرفية في البلد، ويشرف على تنفيذها ونظرا لوجود قدر كبير من التشابه من الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في ظل مختلف الانظمة النقدية والمصرفية، نشأت مجموعة من القواعد والاسس التي تعمل على تنظيما عمال البنوك المركزية.

كما العالم شهد مجموعة من التطورات ولاسيما في مجال الاقتصاد والبنوك من ضمنها وسائل الدفع الالكتروني، التي اتحات عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة المعلومات دون ان يحدث لقاء مباشر فيما بينهما مؤدية بذلك ال ظهور ثورة جديدة في مجال بنوك ما، اثر على اسلوب الحياة في العالم اكمله.

المطلب الاول: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

ان دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية تتلخص اساسا فالقيود وحتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الاخيرة، وتعد كل من القيود المفروضة والتسهيلات ذات اهمية كبيرة بالنسبة للطرفين، هذا لأنها تعمل على تحقيق اهداف السياسة النقدية، وتوجيه البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها، ونستطيع ان نستخلص تلك العلاقة الموجودة بين هذه المؤسسات من خلال وظائف البنك المركزي، ويمكن ايجاز عناصر هذه العلاقة فيما يلي:

- تعد عملية اصدار الاوراق النقدية والتي يختص بها البنك المركزي ذات اهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، فاذا كان الاصل ان التدفقات النقدية اليومية الخارجة(المسحوبات) من خزينة البنك تتناسب عادة م التدفقات النقدية اليومية الخارجة(الايداعات) الى خزينة البنك، وفقا لقانون الاعداد الكبيرة، فقد يحدث ان يطرأ خلل في هذا التوازن مما يجعل البنوك التجارية في الحاجة الى النقود الورقية من البنك

[1] معزوزي سعاد، استراتيجية الترويج كأداة لتحقيق الميزة التنافسية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص تسويق، رسالة ماستر اكاديمي جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2016، ص 66.

المركزي، والقادر على توفيرها حتى وان لم تحتوي الخزينة على الكمية الكافية لمواجهة الطلب، وذلك من خلال اصدار كميات اضافية مع مراعات التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية؛[1]

- في معظم الدول تلتزم البنوك التجارية بتكوين حد ادنى من احتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنك، يمثل في نسبة من ودائع البنك التجاري، والتي يديرها (اي الاحتياطات النقدية) البنك المركزي، وتيح عملية الادارة هذا التبادل منفعة مختلفة بين الطرفين، فبالنسبة الى البنك التجاري فهو يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة الحماية لأصول المودعين، وهذا ما يزيد من ثقة المتعاملين مع البنوك التجارية، اما بالنسبة الى البنك المركزي فان عملية ادارة الاحتياطي الالزامي تعد بمثابة نوع من الرقابة، والتي تهدف الى تحقيق نوع من التوازن في العرض النقدي يتماشى والمتطلبات السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تطبيقها؛
- ان البنوك المركزية تعمل في معظم دول العالم على توجيه البنوك التجارية والاشراف عليها، ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما اذ كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد على اداء هذا الدور، وفي اغلب الاحيان تكون السياسة التوجيهية التي يشرف عليها البنك المركزي منحصرة في نقاط معينة نوجزها فيما يلي:
  - الحجم الملائم والامثل لأرس مال البنك، والذي يحقق التوازن الامثل والاستخدام الامثل لهذه الموارد؛
  - تنظيم وتحديد معدلات الفائدة بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة وفرض الرقابة كذلك على الائتمان بواسطة هذه المعدلات؛
  - الاتجاهات الخاصة بالاستثمار حتى تتجنب البنوك التجارية التعامل في الاستثمارات الغير مربحة.
- ان عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في الكثير من الاحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في حالة وجود متعاملين من بنكين مختلفين، وتعتبر هذه الغرفة عن العلاقة الموجودة بين المركزي والبنك التجاري، حيث يقوم هذا الاخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك، ومن جهة اخرى فان التسوية الدفترية للحسابات ما بين البنوك تضع حدا للأخطار الناجمة عن انتقال النقود، وكذلك فان العلاقة التي تفرضها عملية المقاصة تعمل على تحويل المستحقات النقدية بسرعة الى السيولة الجاهزة، ويمكن ان تستعمل هذه السيولة في فرص استثمارية تكسب من خلالها البنوك التجارية فوائد؛
- قد تواجه بعض البنوك التجارية عجزا في الاحتياطي القانوني، بينما تتوفر ارصدة للبنوك التجارية الاخرى على فائض في هذا الاحتياطي، نظرا للعلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، يقوم هذا الاخير بتسهيل وتسيير عملية الاقراض بين البنوك والتي تعود بالفائدة على الاطراف الثلاثة، فبالنسبة للبنك المقرض فان هذه العملية تعود عليه بالفوائد لابأس بها وتزيد من معامل الربحية، وبالنسبة الى البنك المقترض فيستطيع من خلال هذه العلاقة تغطية العجز وبالتالي تفادي المخاطر الكبيرة، اما فائدة البنك المركزي من هذه العملية فهي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي؛[2]
- من بين العديد من التسميات التي تطلق على البنك المركزي "بنك البنوك "، ويسمى كذلك نتيجة للعلاقة التي تربطه بالبنوك التجارية والتي تشابه تلك العلاقة القاسمة بين البنوك التجارية والافراد، فغالبا ما تلجأ البنوك

[1] ايمان باديس، دور البنك المركزي لممارسة الرقابة على البنوك الجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ، رسالة ماستى اكاديمي، جامعة ام البواقي 2012/2011، ص 16.

[2] ايمان باديس، دور البنك المركزي لممارسة الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

التجارية الى البنك المركزي الى طلب القروض والتي تأخذ شكل قروض مباشرة او اعادة خصم الاوراق التجارية المباشرة مقابل عمولة يتحصل عليها البنك المركزي.

ومما سبق ان العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق اهداف الطرفين، فالأول يعتمد على العلاقة لتطبيق اهداف سياسية نقدية وتحقيق التوازن وما ينجز عنه من الزيادة في التنمية والتطور الاقتصادي ككل، اما البنوك التجارية ففي ظل هذه العلاقة تحافظ على تواجدها وحسن تسيير مواردها وزيادة مداخيلها وتوسيع نشاطاتها.

المطلب الثاني: بطاقات الدفع الالكتروني الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة سيدي لخضر-

1) البطاقات البنكية:

تعرف البطاقة البنكية على انها عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية تستخدم هذه المعلومات في اغراض الدفع كما يمكن استخدامها في اغراض اخرى مثل: التعريف او الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها الا لمرخرس له، بعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى بالبطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة او بأخرى؛

وتعرف على انها عبارة على بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها لاستخدامها في شراء معظم حاجاته او اداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الاموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة و الضياع او التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك؛[1]

وعرف كذلك على انها بطاقة معدنية ممغنطة يدون عليها اسم حاملها، وتاريخ اصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها كما ستخدم في الحصول على النقد او في شراء السلع والخدمات .

وفي الاخير يمكن استخلاص ان البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة التعامل عوض عن النقود، ويستطيع حاملها الحصول عن النقود والتمتع بواسطتها بخدمات مالية اضافية الى امكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها من المصرف المصدر لها، وذلك لتلبية حاجاته المختلفة اي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة، حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع عليها من طرف التجار المتقاعدين مع البنك.

2) بطاقات الدفع الإلكتروني المحلية:

لقد قامت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة سيدي لخضر . تماشيا مع مستجدات الوضع الراهن الذي فرضته التكنولوجيا باقتناء وسائل الدفع الحديثة، وتسخير مراكز جديدة لتوفير المعاملة بوسائل الدفع الحديثة.

.بطاقة CIB :

هي بطاقة السحب والدفع بين البنوك في القطر الجزائري فقط تسمح لصاحبها او حاملها بسحب الاموال على مستوى الصراف الآلي، يكون السحب الدخل الشهري المنصوص عليه في العقد بين العميل والبنك اي يمكن السحب 80% من هذا الدخل، كما يمكنه سحب هذه النسبة على عدة مرات؛

[1] سمية قبلوني، وسائل الدفع الحديثة(البطاقات البلاستيكية) الجديد في اعمال المصارف القانونية والاقتصادية، الجزء الاول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002، ص 66.

تتميز هذه البطاقة البنكية بتوفير الجهد والوقت، كما تتميز بالسرعة والتوفير في كل المناطق الاقليمية، هذه البطاقة صالحة لمدة سنتين وتجدد تلقائيا ما لمغى من طرف البنك او صاحب البطاقة، ويتم استعمالها من خلال الرقم السري الخاص بصاحب البطاقة؛

تحوي البطاقة على معلومات عديدة منها " اسم البنك، رمز البنك، رمز الشركة"، كما تحتوي على مجموعة من الارقام عددها 16 رقم تتوسطها البطاقة، ونخلف هذه الارقام من عميل الى آخر.

هناك نوعين هذه البطاقة النوع الاول بطاقة CIB كلاسيك، والنوع الثاني بطاقة CIB الذهبية .[1]

- بطاقة CIB كلاسيك:

هي بطاقة زرقاء اللون تمنح للعميل العادي(لديه رصيد شهري)، وفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وللحصول على هذه البطاقة يتم ابرام العقد بين البنك والعميل، يستطيع حامل البطاقة السحب 2 مليون دينار جزائري لا اكثر يكون ذلك حسب دخل العميل مدتها سنتين انظر الملحق رقم(01) .

- بطاقة CIB الذهبية:

هي بطاقة الكترونية تتميز باللون الذهبي مقترحة ايضا من قبل البنوك للزبائن، يتم اختيارها وفقا للشروط المحددة لاكن بالإضافة الى خدمات الدفع والسحب فان هذه البطاقة توفر خدمات اضافية مع سقف السحب والدفع مرتفع نسبيا وتمنح للأشخاص المهمين ورجال العمال اصحاب الدخول المرتفعة مثل: محامي استاذ دكتور ..الخ وسقف هذه البطاقة يفوق 50 الف دينار جزائري مدتها سنتين حيث يتم تجديدها تلقائيا قبل شهر من نهاية صلاحيتها انظر الملحق رقم (02).

الجدول(III - 1): يوضح مواصفات البطاقات البنكية للسحب والدفع

Carte CIB Classique	Carte CIB Gold
بطاقة ذات اللون الازرق؛ نفس الهيئة الخارجية للبطاقة عند كل البنوك مع تغيير رمز البنك فقط؛ البطاقة ذات شريط مغناطيسي ورقاقة الكترونية؛ بطاقة موجهة الى افراد ذوي الدخل المتوسط؛ في حالة الضياع او السرقة لا يتم تعويض بسرعة؛ سقف السحب والدفع منخفض 2 مليون دينار جزائري لا اكثر؛ لا يمكن استعمالها عند انعدام الارتباط مع الموزع الآلي.	بطاقة ذات لون ذهبي؛ نفس الهيئة الخارجية للبطاقة عند كل البنوك مع تغيير رمز البنك فقط؛ بطاقة ذات شريط مغناطيسي ورقاقة الكترونية؛ بطاقة موجهة الى افراد ذوي الدخل المرتفع؛ في حالة السرقة او الضياع يتم تعويض البطاقة في آجال 48 ساعة؛ سقف السحب والدخل مرتفع من 50 الف الى 5 ملايين دينار جزائري؛ امكانية استعمالها في حالة انقطاع الاتصال مع الموزع المركزي لكن في حدود مبلغ معين وفي عملية الدفع فقط.

[1] مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة سيدي لخضر".

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة سيدي لخضر-

- بطاقة التوفير: carte tawfir

تعتبر هذه البطاقة من احدث المستويات بنك الفلاحة والتنمية الريفية انتجها في سنة 2012 وهي بطاقة مزودة بشريحة مغناطيسية مطابقة للمعايير الدولية فهي مربطة بدفتر التوفير، تسمح له بالقيام بعمليات السحب والدفع في اي مكان وزمان، وتسمح لعملاء البنك الذين يملكون رصيدين رصيد شهري ورصيد ادخاري والسحب يكون عن طريق الموزعات النقدية الآلية دون التنقل الى وكالات البنك.

تمتاز هذه البطاقة برقم سري خاص بالزيتون ولها نفس العمر بالنسبة للبطاقتين(GOLD، CLASSIQUE)،صالحة لمدة سنتين وكذلك نفس المدة بالنسبة لعملية السحب فيستطيع مستخدم البطاقة خارج الولاية السحب يكون خمس ملايين أما داحل الولاية فله الإمكان من السحب مبلغ يحتويه حسابه ؛

بالنسبة لدفتر التوفير هناك نوعين :

- دفتر التوفير العادي :يكون بفوائد أو بدون فوائد ويكون هذا الطلب حسب رغبة العميل .
- دفتر توفير الأشبال :يكون بفوائد وهو خاص للتأمين على الأطفال لذلك فإن بطاقة التوفير توجد فقط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية انظر الملحق رقم(03) .

- بطاقة CBR :

هي بطاقة السحب الوطنية سارية المفعول في كافة التراب الوطني أي في الجزائر فقط، تسمح لعاملها بسحب الأموال على مستوى الصراف الآلي ،وتسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية ،ودفع فواتير المطاعم والفنادق المشتركين في شبكة البنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحيث أن هذه البطاقة تستخدم في BADR فقط انظر الملحق رقم(04).

الجدول رقم (III – 2): يوضح السرعة في عدد البطاقات الدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .وكالة سيدي لخضر"867" وذاك خلال السنوات الأخيرة (2016 ،2017 ،2018)وهذا حسب التقرير السنوي .

البطاقات	2016	2017	2018
بطاقة التوفير	190	210	230
بطاقة CBR	105	120	135
بطاقة CIB	15	21	30
بطاقة الذهبيةGOLD	17	13	12

المصدر :بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر"867" لسنة 2019 .

الشكل(III - 4): تمثيل بياني لعدد بطافات الدفع حسب التقرير السنوي

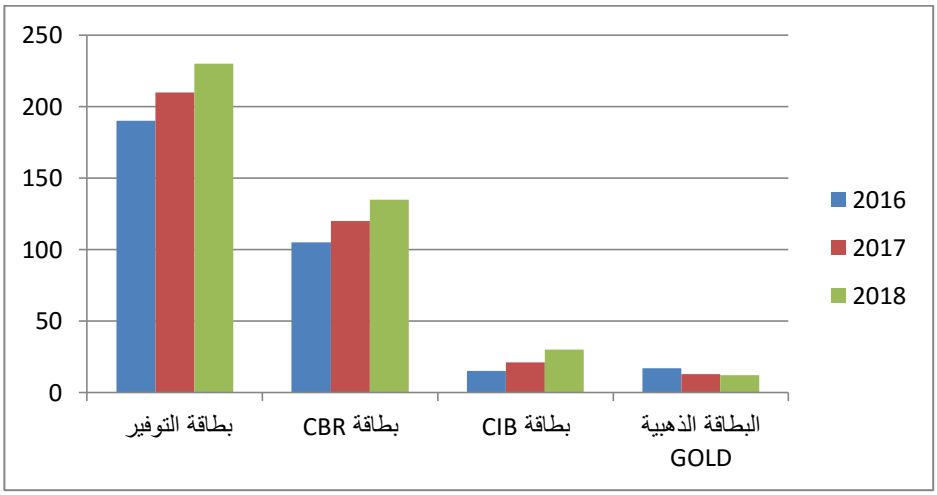

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(02)

من خلال الجدول اعلاه الذي يوضح لنا الفرق في اصدار البنك للبطاقات البنكية خلال السنوات 2016،2017،2018، حيث نلاحظ قبول متزايد على مستعملي بطاقتي توفير وcbr خلال ثلاث سنوات، ورغم الزيادة في اصدار باقي البطاقات الى اننا نلاحظ ان القبول يبقى نسبي لم يكن بالقدر الذي كان على البطاقتين الاوليتين، وهذا الامر الذي رجحه المسؤولين في البنك الى نقص عامل الثقة والامان.

وعموما فانه مما لاشك فيه ان البنك اقر بكبر وسرعة حجم تطور الذي تلقاه البطاقات البنكية في الجزائر حتى ولو بالتدرج.

الجدول رقم(III –3): توزيع المعاملات الدفع حسب نوع الخدمة المؤدات

نوع الخدمة	عدد المعاملات	النسبة %
شراء السلع او الخدمات	1356	%93.52
الدفع نقدا	2	%0.19
الوفاء بتسديد الدين	5	%0.34
تسديد الفاتورة	87	%6
المجموع	1450	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ ان استعمال البطاقات في دفع المستحقات شراء المنتجات (سلع/خدمات) كان بنسبة اكبر تقدر ب 93.52%، ثم تليه دفع عن طريق تسديد فاتورات بنسبة 6%، ثم تليه 0.34% و 0.14% لكل من الوفاء بالدين والدفع نقدا على التوالي.

يعود ذلك الى استعمال لبطاقات الدفع بنسب كبيرة مقارنة مع انواع اخرى للدفع مما يوضح ان البنوك تجه اتجاها ايجابيا نحو استعمال وسائل الدفع الحديثة.

- خدمات الصرف الآلي:

- الشباك الآلي للأوراق النقدية: GAB

الشباك التلقائي للبنك هو شباك خارجي يسمح لحامل البطاقة البنكية بالدفع والتحويل دون تدخل موظفي البنك 24سا/24سا انظر الملحق رقم(05).

الجدول رقم(III- 4): الشباك الآلي للأوراق GAB

	الخدمات التي يقدمها	التقنية	النتائج
- الشباك الآلي للوراق GAB	- يخول لحائز البطاقة للقيام بالعديد من العمليات منها: •سحب الاموال •معرفة الرصيد •القيام بالتحويلات •طلب دفتر الشيكات	- جهاز موصول بكمبيوتر رئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل الرمز السري.	يستعمل من طرف الزبائن حتى في اوقات غلق البنك على مدار 24 سا الزبون المستعجل

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- الموزع الآلي للأوراق DAB :

هو آلة اوتوماتيكية تعمل على مدار 24سا/24سا تسمح للزبون صاحب البطاقة الالكترونية سحب ملغ محدد من دون اللجوء الى الوكالة البنكية، بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من اي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، وفي اغلب البنوك تمتلك اجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية.

انظر الملحق رقم (06).

الجدول رقم(III- 5): الموزع الآلي للأوراق DAB

	الخدمات التي يقدمها	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراقDAB	- يسمح لحامل البطاقة السحب بالقيام بعملية سحب الاموال	جهاز موصول بكمبيوتر بوحدة المراقبة الالكترونية تقرا المدارات المغناطيسية للبطاقة	تخفيض نشاط السحب على الفروع.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- جهاز الصرف الآلي ATM :

هي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة وتتصل بشبكة حاسوب البنك، حيث يتم السحب والايداع في الحسابات من خلال بطاقات ذكية التي بدأ تشغيلها في عام 1975، واصبحت من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات البنكية الالكترونية.

الجدول رقم(III- 6): يمثل عدد الوكالات وعدد الموزعات الآلية على مستوى المصارف العمومية في الجزائر.

	ABC	BADR	BNA	BEA
عدد الوكالات	24	300	205	150
عدد الموزعات الآلية	24	121	209	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من قراءة بيانات الجدول تبين لنا ان بنك الفلاحة والتمية الريفية يحتل حصة الاسد بالنسبة لعدد الوكالات عبر الوطن، وهذا الانتشار الواسع الناتج عن القيادة المتميزة للبنك ذات الرؤية الاستراتيجية، اضافة الى الموارد البشرية والتكنولوجية، وهذا ما يميزها عن البنوك الاخرى مما يوضح تنوع في الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اما بالنسبة لعدد الموزعات الآلية فيحتل المرتبة الثانية بعد البنك الوطني الجزائري نظرا لمحدودية استعمال بطاقات الدفع المتمثلة في اربع بطاقات فقط والاخرى ستدخل نظام الدفع في المستقبل.

الشكل رقم(III- 5): دائرة نسبية تمثل عدد الوكالات وعدد الموزعات على مستوى المصارف العمومية في الجزائر.

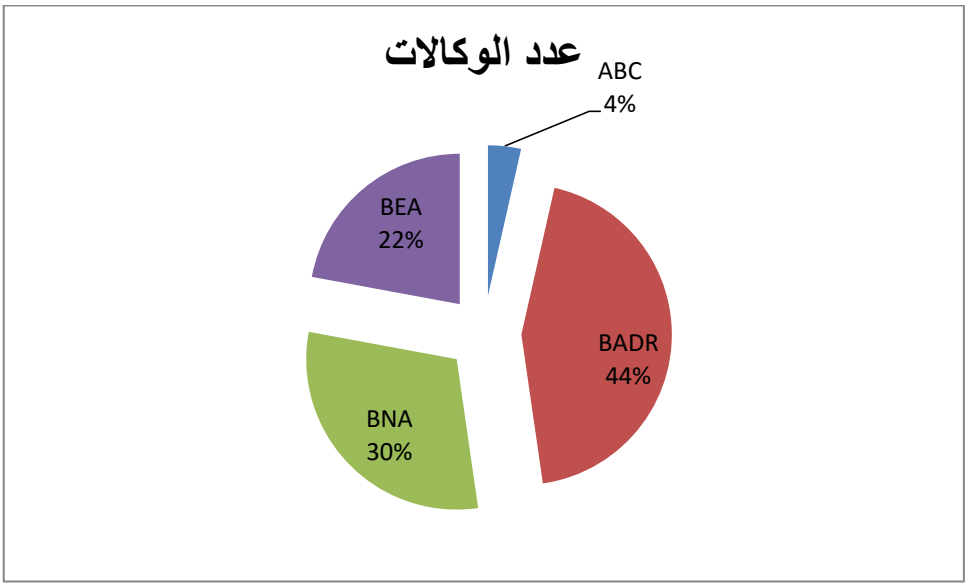

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06).

نسبة عدد الوكالات بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدر ب44% هو المصرف الذي يحتوي على اكبر عدد من الوكالات بالمقارنة مع المصاريف الاخرى، وهذا راجع الى نظام اتصالها المتطور الذي يتميز بالسرعة والدقة والسرية والامان في التحول الآلي للأموال.

الشكل رقم (III -6): دائرة نسبية امثل عدد الموزعات الآلية حسب الوكالات:

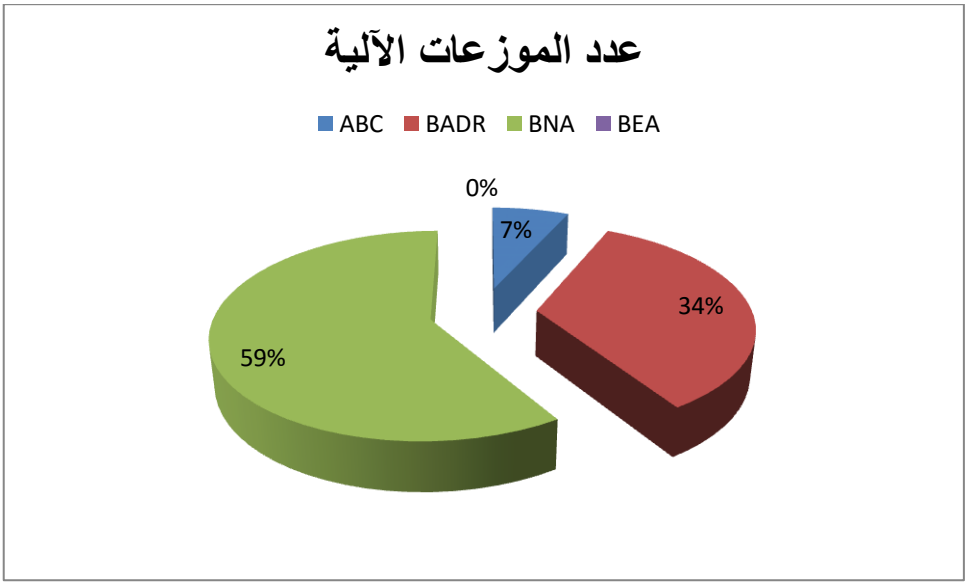

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(06).

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعدد الموزعات الآلية تقدر بنسبة 34% بعد البنك الوطني الجزائري هذا ما يوضح ان البنك يتماشى بوتيرة متسارعة مقارنة مع البنوك الاخرى.

- تقييم نشاط جهاز الدفع الالكتروني TPE:

هي عبارة عن آلات صغيرة الحجم مرتبطة بنظام بنكي يتم وضعها في نقاط البيع لدى الفضاءات التجارية الكبرى، حيث تسمح للعميل باستخدام بطاقة (CIBالذهبية، CIBكلاسيك، بطاقة التوفير).انظر الملحق رقم(07) .

3) البطاقات الالكترونية على مستوى الخارج:

هناك انواع عديدة من وسائل الدفع الالكتروني التي تتعامل بها البنوك على المستوى الخارجي التي تعتبر من البطاقات العالمية تصدر بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المختلفة، من بينها بطاقة "MASTER CARD" بحيث هذا النوع من البطاقات لا تتوفر حاليا في المؤسسة البنكية محل التربص – وكالة سيدي لخضر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بينما تتوفر في وكالات اخرى من بينهم وكالة مستغانم.

1. بطاقة MASTER CARD :

هي بطاقة تصدر عن شركة امريكية مقرها في نيويورك هي بطاقة مصرفية عالمية تصدر بالتعاون مع المؤسسات المصرفية الاقتصادية اهما البنوك، وتعد العلامة التجارية MASTER CARD واحدة من ثلاث علامات تجارية اساسية في مجال اصدار البطاقات البنكية؛

تتعامل الشركة مع اكثر من 2 مليون ماكنة صراف آلي في جميع بقاع العالم اي انه باختصار بطاقة ماستر كارد هي " بطاقة مصرفية تستخدم للدفع في المحلات التجارية، وسحب الاموال من ماكنات الصرف الآلي وايضا الدفع عبر الانترنيت، وتصدر بحكم من كل مؤسسة مصرفية وغالبا ما يكون البنك و شركة ماستر كارد نفسها.

2. شروط اصدارها:

في حال كنت ترغب في اصدار بطاقات ماستر كارد ينبغي التعرف على الشروط التي اقرتها الشركة من اجل اصدار البطاقة باختلاف انواعها والجهة التي تصدر عنها.

- ان يكون للعميل حساب بالعملة الصعبة وحساب بالعملة المحلية؛
- يمكن الحصول على البطاقة للمقيمين والغير مقيمين بالجزائر،
- الدفع يكون عن طريق اجهزة الدفع الالكتروني؛
- الدفع على طريقة الانترنت؛
- السحب بواسطة موزعات الدفع الالكتروني؛
- الاطلاع على الرصيد عبر موزعات الدفع الالكتروني؛[1]
- وفي حالة الضياع او السرقة مدة التسليم 24سا في خارج و 48سا في المناطق الاخرى والتسليم بواسطة وكيل يعينه ماستر كارد؛
- عند استعمال البطاقة في عملية السحب تخصم 2.5% من المبلغ اضافة الى 2 اورو تحول الى الدولار؛
- عند استعمال البطاقة في عملية الدفع تخصم نسبة 2.5% من المبلغ محولة الى الدينار؛
- عند السرقة يجب على العميل ادخال رمز اتصال الذي يكون على ظهر البطاقة ادناه

- BADR الاتصال : 021.989.323.
- MASTER CARD: 212.537.674.525.

بطاقة الماستر كارد الدولية تسمح للقيام بعمليات التحويل والدفع، وخدمة الدفع الالكتروني وسحب الاموال في الخراج 24سا/24سا وخلال 7 على 7 ايام بكل امان، صالحة لمدة سنتين وقابلة للتجديد بطريقة أوتوماتيكية .انظر الملحق رقم (08)

3. هناك نوعين من بطاقة الماستر كارد:

[1] من وثائق بنك الفلاحة ة التنمية الريفية – وكالة مستغانم

الجدول رقم(III- 07): يمثل انواع بطاقات الماستركارد

MASTER CARD TITANIUM	MASTER CARD KLASSIQUE
سقف السحب 1000 اورو في الاسبوع؛ سقف الدفع 5000 اورو في الاسبوع؛ تمنح العميل الذي يملك حساب بالعملة الصعبة يقدر ب 200 اورو و حساب بالعملة المحلية يقدر ب 8500 دينار جزائري؛ في حالة الضياع تعوض خلال 24سا في الخراج و 48سا في المناطق الاخرى.	سقف السحب 800 اورو في الاسبوع ؛ سقف الدفع 2500 اورو في الاسبوع؛ تكمح العميل الذي يملك حساب بالعملة الصعبة يقدر ب 100 اورو وحساب آخر بالعملة المحلية يقدر ب 6000 دينار جزائري، في حالة الضياع تعوض خلال 24سا في الخراج و 48سا في المناطق الاخرى.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة مستغانم – "866".

الجدول رقم(III- 8): تقييم عدد البطاقات ما بين فترة (2016-2018)

	2016	2017	2018
عدد البطاقات السارية المفعول	29231	30917	32314
عدد البطاقات المتجددة	2242	1540	1170
عدد البطاقات في المخزن	1270	1580	1680

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف - وكالة سيدي لخضر-

يبين الجدول السابق تغيرات في عدد البطاقات الالكترونية حسب الفترة من 2016 الى 2018 وهذا التغيير راجع اما الى غلق حسابات الزبائن او الى انتهاء مدة صلاحية هذه البطاقات مما ينتج عنه تجديدها .

الشكل رقم (07):أعمدة بيانية تمثل نسبة تغيرات لبطاقات الدفع الالكتروني خلال فترة (2016 -2018)

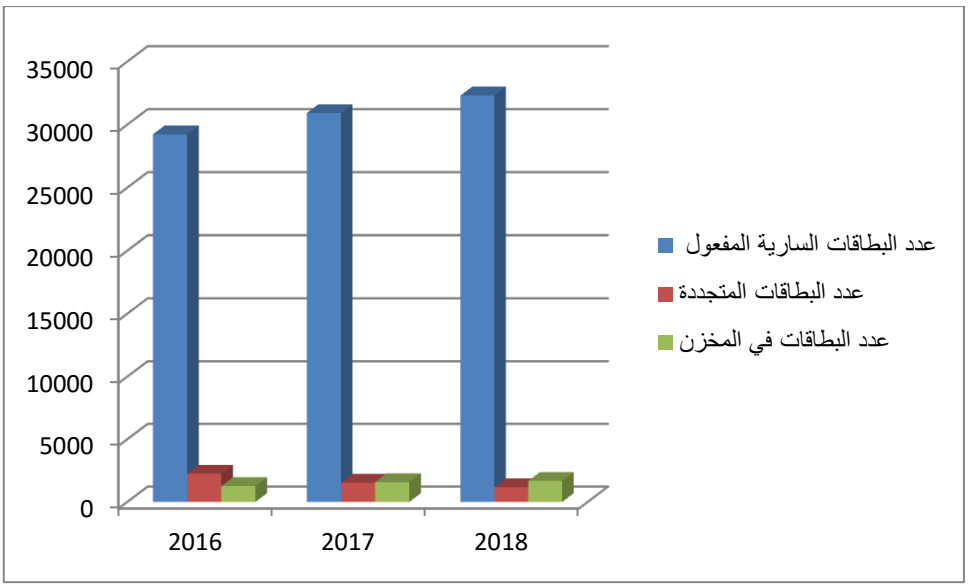

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الشكل اعلاه يتضح:

- عدد البطاقات السارية المفعول خلال فترة 2016 الى 2018 قد تغيرت من 29231 الى 30917 لتصبح 32314 في بداية 2018 ومنه نستنتج انها في تزايد مستمر وهذا التغيير راجع الى ان البطاقات لم تنتهي مدة صلاحيتها، ويسمح التصرف فيها الى غاية انتهاء فترة صلاحيتها المحددة بنسبة كاملة.
- عدد البطاقات التي في المخزن خلال سنة 2016 قدرت ب 2242 ليشهد انخفاض في سنة 2017 لتصبح 1540 ومازالت في انخفاض بحيث قدرت في بداية 2018 ب 1170
- عدد البطاقات المتجددة خلال سنة 2016 كان يعادل 1270 ليشهد ارتفاعا محسوسا في 2017 وصل الى 1580 تم تجديدها لانتهاء مدة صلاحيتها لترتفع في بداية 2018 الى 1680

ومن خلال التحاليل السابقة فان وكالة بدر سيدي لخضر خلال الفترة الممتدة بين 2016 الى غاية 2018 عرفت اقبالا كبيرا لعدد من الزبائن على التعامل بالبطاقات المصرفية الالكترونية وهذا راجع الى:

- تدريب الاطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية
- الرفع من كفاءة العاملين لإعطاء الاولوية لأصحاب التخصصات في العمل المصرفي وهذا ما زاد من ثقة الزبائن ورغباتهم في التجديد والتغيير.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية نجد ان المؤسسات المصرفية الجزائرية قد شهدت تطورات واصلاحات مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي المرتبط بالتكنولوجيا، حيث حاولت الجزائر بشتى الطرق ان تنظم الى الدول الساعية لترقية العمل المصرفي داخل الاقتصاد، واستطاعت بذلك انشاء هيئات وشركات مخصصة في الرقمنة وتطوير النظام المصرفي، وكذلك ادخال انظمة حديثة وتقنيات متطورة ساعدت بشكل واضح في توسيع استخدام التكنولوجيا وتوعية المجتمع للوصول الى مستجدات السوق المصرفية العصرية، ويبقى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر مجرد عينة اردنا ان نلقي النظر عليها نظرا الاهمية التي يكتسبها هذا البنك.

خاتمة

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا رياديا في تنفيذ اهداف ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة بعنصريها المالي والنقدي، هذا يتطلب تفعيل هذه المؤسسات لرفع كفاءتها الانتاجية وتطوير فعاليتها الإدارية.

وبعدما تطرقنا للعولمة المالية من حيث مفهومها وفوائدها ودوافع ظهورها، وبعد تشخيص اوضاع المصارف الجزائرية، وابراز التحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية احدثت مجموعة من التغيرات على العمل المصرفي دوليا ومحلي.

اذا فالعولمة المالية عملية، مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الاموال تتلاشى في ظلها كل اشكال الحواجز (جغرافية، قانونية، تنظيمية)، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من اجل ضمان افضل توزيع لمخلف صيغ رؤوس الاموال بين مخلف المناطق وقطاعا النشاط واعلى مردودية للك الاموال، والنظام المالي والدولي يمثل سوق شامل وموحد لرؤوس الاموال يعامل بالمنتجات المالية الشاملة، والت هي نواة العولمة المالية ، حيث هذا السوق يتميز ب: وحدة مكانية، و وحدة زمنية، وحدة العملياتية.

ومن هما فقد اضحى لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدنا على الانخراط في الاقتصاد العالمي بتحولاته وتغيراته المتزايدة والمستمرة للموقف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، وذلك من خلال اعادة تركيبه الصناعة واستراتيجياتها وانتهاج سياسات اكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الى الابداعية في العمل المصرفي الدولي، وتطور جودة الخدمة المصرفية، ورفع كفاءة الاداء مما يعزز قدراتها التنافسية وتتمثل اهم عناصر هذه الاستراتيجية في التحول الى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، وعلاوة عن تقوية قاعدة راس المال البنوك، للبقاء في بيئة مصرفية ديناميكية، برسم لها خطوط عريضة و توجهات من اجل الصمود وذلك من خلال زيادة عمليات الاندماج المصرفي لتحسين اداء الذي سيكون متوافقا مع الرؤية الاستراتيجية الشاملة للبنك والنمو مستقبلا وتسهيل لها الفعالية والنجاعة والقدرة على مواجهة منافسة الكيانات المصرفية للعملاء.

1) نتائج اختبار الفرضيات:

سنتطرق فيما يلي لاختبار الفرضيات التي استندت عليها في الدراسة وتحليل هذا البحث، وبيان صحتها او خطأها بناءا على ما تم دراسته من خلال البحث، وتبرير ذلك:

- اختبار الفرضية الاوى: تبين من خلال الفصل الاول من دراسة هذا البحث صحة الفرضية الاولى حيث انه وكما جاء في ثناياه ان التحولات الاقتصادية العالمية قامت بدور مهم في زيادة الانفتاح والتحرر المالي، وتلخص هذا الانفتاح في ما يسمى بالعولمة المالية، الى جانب العديد من العوامل التي ساهمت في ظهور المناخ الملائم الذي في ظله تمت وتطورت وازدهرت ظاهرة العولمة المالية.
- اختبار الفرضية الثانية : ثبتت صحة الفرضية الثانية باعتبار ان الكثير من المصارف في مختلف دول العالم، اخذت بفلسفة البنوك الشاملة واتجهت نحو المزيد من الاندماج المصرفي، مما مكنها من تعزيز قدراتها على تحول تحديات الصناعة المصرفية الى فرص النمو.

2) **نتائج الدراسة:**

زمن خلال هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- أدت العولمة المالية الى الانفتاح المالي وتزايد تدفق رؤوس الاموال عبر الدول بحثا على فرص استثمارية اكثر ربحية.
- تؤدي العولمة المالية تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية عن طريق تحسين نجاعة هذه الاسواق اضافة الى تنويع المحفظة من خلال توسيع فضاءات الاختيارات التي يديرها كل الفاعلين بما فيها المستثمرين والمدخرين، والتي ترمى الى تحسينها محليا ودوليا، فمنح الموارد المالية ونجاعة وسائل الاعلام يرتبط بفكرة السعر.
- تعتبر المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود احدى السمات الاساسية للنظام العالمي الجديد القاطرة نحو الاندماج العولمي ، فيحكم ضخامة مركزها المالي و السيطرة المحكمة على اقتصاد العالم وتسييره بما يخدم مصالحها بالدرجة الاولى فاستفادت من التحرير التجاري لتسويق منتجاتها وتخصيص مواردها في اطار نظري تقسيم العمل، وعولمة الانتاج وتحريك اموالها بغرض البحث عن فرص استثمار احسن دون مراعاة اي حدود في اطار ما يسمى بالعولمة المالية.
- التحول الى البنوك الشاملة والمتكاملة ذات القوة المالية الكبيرة القادرة على تقديم كافة الخدمات المصرفية مثل التمويل التأجيري، التأمين والخدمات الشخصية، الصناديق الاستثمارية، أنشطة اسواق رأس المال وغيرها.
- الاندماج بين المؤسسات المصرفية من اهم السمات المعاصرة في ظل العومة المالية.
- الحاجة الى تحول البنوك الى كيان تسوقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة.
- يعتبر التقدم التكنولوجي من اهم المتغيرات التي ساهمت في احداث التحول الجذري في انماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك بتكثيف الاستفادة من احداث تقنيات المعلومات والاتصالات، وتطويرها بكفاءة عالية اذ ان هذه التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات من خلال استحداث خدمات جديدة وتعديل الخدمات القائمة كالبنوك الالكترونية والسيطرة على التعقيد والمرونة وتقديم خدمات مصرفية كاملة وهذا م يؤدي الى الوصول الى قاعدة اوسع من العملاء؛
- اعادة هيكلة النشاط المصرفي بما يتواكب مع التطورات الصناعة المصرفية الدولية وفق افضل الممارسات العالمية؛
- تعتبر وسائل الدفع الالكتروني من عوامل تطور البنوك والرفع من ادائها وهو ما يؤثر ايجابيا علة اداء البنوك؛
- تفتح وسائل الدفع الالكتروني آفاقا واسعة للحصول على خدمة بنكية في اي وقت وفي اي مكان.

3) **التوصيات:**

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن ان نصيغ بعض التوصيات التي تساعد المصارف الجزائرية على مواكبة التغيرات الجديدة في الصناعة المصرفية:

- على المصارف الجزائرية الاتجاه نحو الاندماج المصرفي والصيرفة الشاملة لتقليل المخاطر التي يمكن التعرض اليها؛
- العمل على عصرنة البنوك واستخدام احدث التقنيات التكنولوجية في العمل المصرفي؛
- على المصارف الجزائرية ان تكثف من عمليات الرقابة الداخلية والخارجية؛
- العمل على تنويع المنتجات المصرفية، والعمل بمفاهيم التسويق المصرفي الحديث؛

- افساح مجال امام الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة التغيير الاستراتيجي المسطر له، عن طريق التشجيع على الابداع والابتكار، وخلق خلايا بحيث تهتم فقط بابتكار منتجات متطورة او جديدة؛
- تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية والتنسيق فيما بين المؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية؛
- تفعيل دور البنك المركزي في الاشراف والرقابة؛
- اهمية اعتماد النظام الجديد للمراقبة عن بعد للموزعات الآلية خاصة بالبنوك والبريد والعمل على تعميمه، مما يمكن البنك من مراقبة موزعاته من الجزائر العاصمة ومعرفة وضعياته؛
- اهمية الحملات الدعائية والتحسيسية لتشجيع البطاقات البنكية وتشجيع الزبائن على استخدامها وتقبلها لكونها وسيلة السحب والدفع آمنة موثوق بها.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والتغيرات الإقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2011.

2- توفبق خير الدين خليفة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الإقتصادية، دار الفكر الجامعي للنشر ط1، الأسكندرية، 2010.

3- حسن بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

4- حسن كريم، العولمة المالية والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

5- راجع محمد سويلم، إدارة البنوك والبورصات الأوراق المالية، الشركات العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

6- رمزي زكي، العولمة المالية، الإقتصاد السياسي لرأس المالي الدولي، دار المستقبل العربي، ط1، 1999.

7- رمزي صبحي، مصطفى الجرم، إندماج البنوك كإحدى آليات التطور المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

8- رشيد صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصري المصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

9- سامر جلدة، البنوك التجارية، البنوك والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

10- سليمان أبو دياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

11- ضياء مجيد، المؤسسات النقدية (البنوك التجارية، البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2002.

12- طارق طه أحمد، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

13- طارق عبد العال حماد، تقييم البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011.

14- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات، تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، ط1، الجزائر، بدون نشر.

15- عبد الرحمان يسرى أحمد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

16- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

17- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.

18- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعية ، الإسكندجرية، بدون سنة النشر.
19- محمود أحمد عبد الرجع التوني، الإندماج المصرفي، النشأة، تطور، الدوافع، المبررات، والآثار، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007.

الأطروحات الجامعية:

20- آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية ونقود، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
21- بن عودة لبنى، الحوكمة في المؤسسات المالية المصرفية للرقابة من الأزمات المصرفية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، رسالة الماستر تخصص مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
22- دحمان صبرينة، تحديات الصناعة المصرفية في ظل العولمة، رسالة الماستر، كلية العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بويرة، 2014-2015.
23- راشد بوكروس زهيرة، تطور أداء البنوك التجارية في ظل العولمة المالية، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015-2016.
24- عكاش أمينة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012-2013.
25- عكاش مسيفة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية ، دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2012-2013.
26- موساوي الزهرة، الأزمة البنكية، رسالة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2014-2015.

مواقع الأنترنيت:

بحث في الأزمات المصرفية من طرف ليال، منتدى طيبة الجزائرية، الموقع الإلكتروني www.hun.com، تاريخ الإطلاع الساعة 14:00 .

الملحق رقم (01): البطاقة الكلاسيكية

المصدر: من مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم(02): البطاقة الذهبية

المصدر: من مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم(03) : بطاقة التوفير

المصدر: من مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم (04):بطاقة CBR

المصدر: من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر – 687

الملحق رقم(05): الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB:

المصدر: من وثائق بنك الفلاحة والنمية الريفية وكالة – سيدي لخضر -

الملحق رقم(06): الموزع الآلي للأوراق DAB

المصدر: من مطوية بنك الفلاحة والنمية الريفية

الملحق رقم (07): يمثل جهاز الدفع الالكتروني TPE

المصدر: من مطوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الملحق رقم(08): بطاقة الماستركارد

المصدر: وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة مستغانم – "866"